



The Hadiths Concerning the Determination of the Time of Embryonic Formation – A Study in Transmission and Analysis

Prepared by:

Dr. Yasser bin Abdulaziz Al-Rubayya

Associate Professor, Department of Fundamentals of Religion – Col-
lege of Sharia and Islamic Studies

King Faisal University

yalrubayya@kfu.edu.sa

+966505934370

ABSTRACT:

The research deals with the study of Concerning the Determination of the Time of Embryonic Formation in his mother's womb. In terms of grading it and judging on it, studying its meaning, explaining the imagined contradiction in its meaning, and the paths of the people of knowledge, may God have mercy on them, in repelling that contradiction. The research aims to remove the apparent contradiction between the meanings of hadiths. The research adopted the method of induction, analysis and criticism in collecting hadiths and studying them. The research concluded and reached results, the most important of which are: The basis is the hadith of Ibn Masoud, may God be pleased with him, in determining the creation of the fetus after the third forty days, and its meaning is more likely than what contradicts it. It is possible to combine its significance with the significance of the hadiths that agree with it and the significance



of the hadiths that apparently contradict it: by carrying what was reported about creation being in the first forty days on the beginning of creation.

Key words: Different hadiths – rejecting the contradiction – hadiths about the period that creates the fetus





الأحاديثُ الواردةُ في تحديدِ وقتِ تَخْلُقِ الجنينِ - روايةٌ ودرايةٌ -

إعداد:

د. ياسر بن عبدالعزيز الربيع

الأستاذ المشارك في قسم أصول الدين - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة الملك فيصل

yalrubayya@kfu.edu.sa

+966505934370

ملخص البحث

يهتم البحث بدراسة الأحاديث الواردة في تحديد وقت تخلق الجنين في بطن أمه، من حيث تخريجها والحكم عليها، ودراسة مدلولها، وبيان وجه التعارض المتوهم من دلالتها، ومسالك أهل العلم (رحمهم الله تعالى) في دفع ذلك التعارض. ويهدف البحث إلى إزالة التعارض الظاهري بين مدلول الأحاديث. وقد اتصف البحث بمنهج الاستقراء والتحليل والنقد؛ يجمع الأحاديث ودراستها، ثم توصل البحث إلى نتائج، من أهمها: أن العمدة هو حديث ابن مسعود (رضي الله تعالى عنه) في تحديد تخلق الجنين بعد الأربعين الثالثة، وترجيح دلالته على ما يعارضه. ويمكن الجمع بين دلالته ودلالة الأحاديث المتفقة معه وبين دلالة الأحاديث المخالفة له في الظاهر: يحمل ما ورد من كون التخلق في الأربعين الأولى على بدء التخليق. الكلمات الافتتاحية: (مختلف الحديث - دفع التعارض - تخلق الجنين).



الأحاديث الواردة في تحديد وقت تخلق الجنين - رواية ودراية -

إعداد:

د. ياسر بن عبدالعزيز الربيع

الأستاذ المشارك في قسم أصول الدين - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة الملك فيصل

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن الله تبارك وتعالى أمرنا في آيات عديدة من كتابه الكريم بالتفكير في خلق السموات والأرض، بل أمرنا بالتفكير في عموم خلقه تبارك وتعالى؛ اعترافاً وإقراراً وإيماناً بأن لا ربَّ غيره سبحانه، ولا معبودَ بحقٍ سواه، قال الحق تبارك وتعالى: ((إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ۗ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ۗ)) [آل عمران: ١٩٠ - ١٩١].

وكان من جملة ما جاءت النصوص الشرعية بالأمر بالتفكير فيه ما يتعلق بخلق الإنسان، ومراحل تكون الجنين في بطن أمه؛ قال الحق تبارك وتعالى: ((يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُّخَلَّقَةٍ لِّنُبِّئَنَّ لَكُمْ وَنُقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰ أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِن بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا وَتَرَىٰ الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَّتْ وَأَنْبَتَتْ مِن كُلِّ رَوْحٍ بِهِيجٍ ۗ)) [الحج: ٥]، وقال سبحانه: ((وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ ۗ ۝١٢ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ۗ ۝١٣ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْلًا فَكَسَوْنَا الْعِظْلَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ۗ ۝١٤)) [المؤمنون: ١٢ - ١٤].



وحيث جاءت الآيات الكريمة بذكر أطوار خلق الإنسان في بطن أمه؛ جاءت السنة المطهرة ببيان مُدَد تلك الأطوار، وتفصيل ما يحصل فيها بأمر الله تعالى، وكان عمدة ما في الباب الحديث المشهور حديث عبدالله بن مسعود (رضي الله تعالى عنه وأرضاه) المعروف (بحديث الصادق المصدوق) الذي تلقته الأمة بالقبول، وعده الإمام النووي (رحمه الله تعالى) من الأحاديث الأربعين التي عليها مدار الإسلام ومبانيه العظام (١).

وقد وقفت على أحاديث في الباب، توهمت منها تعارضاً ظاهرياً في دلالتها على بيان وقت تخلق الجنين في بطن أمه، ولم أقف -بحسب وسعي في البحث- على بحث أظهر جمع الأحاديث الواردة في أطوار تخلق الجنين، وبيان وجه التعارض الظاهري بينها، وبيان مسالك أهل العلم (رحمهم الله تعالى) في رفع التعارض المتوهم، إلا بحثين، هما :

الأول: (الجنين في الأربعين الأولى من الخلق ونفخ الروح بين حديثي ابن مسعود وحذيفة بن أسيد). للباحثة: حكيمة حفيظي، بحث منشور في مجلة جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، بقسنطينة العدد (٢٤)، (ص ٦٩-٨٩)، سنة ٢٠٠٧م. والبحث كما ظهر من عنوانه ومضمونه مرّ على حديث عبدالله بن مسعود (رضي الله تعالى عنه) وحديث حذيفة بن أسيد (رضي الله تعالى عنه)، موضّحاً أوجه الإعجاز في الحديثين التي توصل لها علم الأجنّة الحديث، ولم يستوعب البحث ما في الباب من أحاديث، ولم يتوسّع في تخريج الأحاديث ودراستها، كما لم يستوعب ما جاء عن أهل العلم (رحمهم الله تعالى) في رفع الإشكال المتوهم.

الآخر: (حديث الخلق والتقدير، رواية ودراية). للباحث: خيرى أحمد محمد عبدالعزيز، منشور في مجلة كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي، العدد (٥٣) يوليو ٢٠٢١م، (ص ٦١٣-٦٧٩)، والبحث عرض حديث عبدالله بن مسعود وحديث حذيفة بن أسيد (رضي الله تعالى عنهما)، وذكر بعض أجوبة العلماء على التعارض المتوهم بينهما، وذكر أقوال الفقهاء في الأحكام المترتبة على الحديثين، لكنه لم

(١) سيأتي بيان ذلك في الفصل الأول من البحث إن شاء الله تعالى.



يستوعب جميع ما في الباب من أحاديث، ولم يرتب تخريج الأحاديث على طريقة المحدثين في جمع الطرق بحسب المتابعات مع بيان اختلاف الألفاظ.

ولما تقدّم فقد عزمْتُ على جمع ما ورد في الباب، مما يسّر الله تعالى لي الوقوف عليه، ودراسة تلك الأحاديث رواية ودراية؛ للوقوف على وجه الاختلاف المتوهم، ومسالك أهل العلم (رحمهم الله تعالى) في الجواب عليه، وجعلته بحثي بعنوان: (الأحاديث الواردة في تحديد وقت تخلُّق الجنين، رواية ودراية). وكان من أسباب اختياري للبحث:

١- رفع الجهل عن نفسي فيما أشكل عليّ توهمه من الاختلاف بين أحاديث الباب.
٢- كون بعض الأحاديث المتوهم الاختلاف فيها مخرجة في الصحيحين أو في أحدهما، مما يستوجب مني النظر والبحث في أوجه الاختلاف والإجابة عليها.

ويأتي هذا البحث؛ ليجيب عما يأتي:

- ١- ما الأحاديث التي وردت في ذكر تخلُّق الجنين في بطن أمّه؟
 - ٢- ما حكم تلك الأحاديث، من حيث القبول والرد؟
 - ٣- ما وجه التعارض المتوهم من دلالة الأحاديث؟
 - ٤- ما مسالك العلماء (رحمهم الله تعالى) في الجواب على ذلك التعارض المتوهم ورفعته؟
- أما حدود البحث؛ فالباحث يدرس الأحاديث الواردة في ذكر تخلُّق الجنين في بطن أمّه -التي بلغت بحسب وسعي في الاستقراء عشرة أحاديث- من حيث تخريجها وبيان صحتها من ضعفها، وبيان التعارض المتوهم من دلالتها، ومسالك أهل العلم (رحمهم الله تعالى) في رفع ذلك التعارض.
- وقد جاء البحث في مقدمة، وفصلين، وخاتمة، وفهرس للمراجع والمصادر.
- المقدمة، وفيها عنوان البحث، وأسباب اختياره، وأسئلته، وحدوده، وخطته، ومنهج العمل فيه.
- المبحث الأول: تخريج ودراسة الأحاديث الواردة في تحديد وقت تخلُّق الجنين.
- المبحث الثاني: وجه التعارض المتوهم على دلالة الأحاديث، ومسالك العلماء في رفعه.
- وقد سلكت في البحث المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي؛ بجمع الأحاديث الواردة في الباب، ودراستها دراسة حداثيّة، ودراسة مسالك أهل العلم في رفع الاختلاف المتوهم في دلالتها.



وقد قمت في بحثي بالإجراءات الآتية:

أولاً: قمت بجمع الأحاديث الواردة في الباب بحسب وسعي واطلاعي.

ثانياً: قمت بدراسة تلك الأحاديث دراسة حديثية سنداً وممتناً، وكان عملي في دراسة الأحاديث من

حيث الصحة والضعف وفقاً للآتي:

١- أخرج الحديث من المصادر الأصيلة؛ فإن كان في الصحيحين أو في أحدهما؛ اكتفيت بتخرجه

منهما، ما لم يكن لتفصيل التخريج داع؛ كبيان اختلاف لفظ، أو بيان علة.

٢- إن كان الحديث في غير الصحيحين؛ اجتهدت في تخرجه من كتب السنة، مراعيًا الأقدم وفاة.

٣- درست من الرواة من له أثرٌ على تصحيح الرواية وتضعيفها؛ بحيث أبين كلام أهل العلم فيه

جرحاً وتعديلاً.

ثالثاً: درست مسالك أهل العلم (رحمهم الله تعالى) في أجوبتهم على التعارض الظاهري في دلالة

أحاديث الباب.

رابعاً: وثقت مصادر البحث والتخريج في الحاشية على النحو الآتي:

أ. أذكر اسم المؤلف، ثم اسم المرجع، ثم الجزء والصفحة بين قوسين، بينهما خطٌ مائل (/)، فإن

كان المرجع من جزء واحد وضعته بين قوسين فقط ().

ب. في مصادر التخريج: أذكر اسم الشهرة للكتاب، ثم أذكر رقم الحديث - إن كان المصدر مرقمة

أحاديثه - بين ()، ثم رقم المجلد والصفحة في قوسين بينهما خطٌ مائل (/). فإن كان المصدر

من جزء واحد ذكرت رقم الصفحة بين قوسين فقط ()، فضلاً عن ذكر رقم الحديث، إن كان

موجوداً.

ج. إن تكرر المرجع أو المصدر اكتفيت بذكر اسمه مع الجزء والصفحة كما هو موضَّح في (أ، ب).

د. في قائمة المصادر والمراجع اتبعت في سرد المراجع طريقة البحوث في العلوم الشرعية،

واستعملت الرموز في الدلالة على الطبقات؛ (ط)=الطبعة، (د.ط)=بدون ذكر الطبعة،

(د.ن)=بدون ذكر دار النشر، (د.ت)=بدون ذكر تاريخ النشر.



أسأل الله تعالى أن يتقبل مني ما قدّمتُ، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، موجِباً لعطائه العظيم، وأن يغفر لي ولوالديّ ولأهل بيتي ولن له حق عليّ، وأن يجزي - بجزء الجزاء- من نظر في بحثي هذا، وصوّبه، وقوّمه، ودعا لي بقبوله.

المبحث الأول: تخرّيج ودراسة الأحاديث الواردة في تحديد وقت تخلّق الجنين الحديث الأول:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ (رضي الله تعالى عنه) قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ، ((إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ إِلَيْهِ مَلَكًا بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فَيُكْتَبُ عَمَلُهُ، وَأَجَلُهُ، وَرِزْقُهُ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ، فَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخُلُ النَّارَ))^(١).

ووقع عند الإمام مسلم^(٢) من طريق محمد بن عبدالله بن نمير - قال مسلم: واللفظ له- حدثنا أبي وأبو معاوية ووكيع، قالوا: حدثنا الأعمش، عن زيد بن وهب، عن عبدالله، قال: حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق: ((إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ...)).

(١) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، ح(٣٣٣٢)، (١٣٣/٤)، وهذا لفظه، وأخرجه أيضاً: ح(٣٢٠٨)، (١١١/٤)، ح(٦٥٩٤)، (١٢٢/٨-١٢٣)، ح(٧٤٥٤) (١٣٥/٩)، ومسلم، صحيح مسلم، ح(٢٦٤٣) (١)، (٢٠٣٦/٤)، من طرق عن زيد بن وهب عن ابن مسعود (رضي الله تعالى عنه).

قال أبو الحجاج المزني (رحمه الله تعالى): "هذا حديث صحيح، متفق على صحته من حديث الأعمش عن زيد بن وهب، رواه عنه العدد الكبير والجم الغفير، وأخرجه الأئمة الستة من طرق عديدة عنه". المزني، تهذيب الكمال، (١٠/١٥٠).

(٢) ح(٢٦٤٣)، (١) ح(٢٠٣٦/٤).



قال أبو العباس القرطبي (رحمه الله تعالى): "و(ذلك) الأول إشارة إلى المحل الذي اجتمعت فيه النطفة، وصارت علقة، و(ذلك) الثانية إشارة إلى الزمان الذي هو الأربعون"^(١).
وفي رواية للإمام أحمد: ((إنَّ النُّطفة تكونُ في الرَّحِمِ أربعين يوماً على حالها لا تَغَيَّرُ، فإذا مَضَتْ الأربعون صارت علقَةً، ثم مُضغَةً كذلك، ثم عِظاماً كذلك، فإذا أَرَادَ اللهُ تعالى أن يَسْوِي خَلْقَهُ بَعَثَ إِلَيْهَا مَلَكاً، فيقول الملك الذي يليه: أي رَبِّ! أذَكَرُّ أم أنثى؟، أَشَقِيَّ أم سعيدٌ؟، أَقْصِرُّ أم طویل؟، أَناقِصُّ أم زائدٌ؟، قُوَّتُهُ وَأَجَلُهُ، أَصَحِيحٌ أم سَقِيمٌ؟))، قال: ((فَيَكْتُبُ ذلك كُلَّهُ))^(٢).

(١)، القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، (٦/٦٥٠).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند، ح(٣٥٥٣) (٦/١٣-١٤)، ومن طريقه ابن بشران في الأمالي (الجزء الأول) ح(٤٣٠)، (ص١٨٦)، وأخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى، ح(١٣٩٨)، (٤/٢١) (تحقيق عثمان الأيوبي)، من طريق محمد بن الصباح بن سفيان، كلاهما (الإمام أحمد ومحمد بن الصباح) من طريق علي بن زيد بن جدعان عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه عبد الله بن مسعود (رضي الله تعالى عنه). ولم يذكر ابن بطة لفظه، بل قال: "بمعنى حديث الأعمش وأتم منه". وللرواية ثلاث علل:

الأولى: علي بن زيد، ابن جدعان، التيمي البصري، ضعيف. قال ابن حبان (رحمه الله تعالى): "كان شيخاً جليلاً، وكان يهتم في الأخبار، ويخطي في الآثار، حتى كثر ذلك في أخباره، وتبين فيها المناكير التي يرويها عن المشاهير، فاستحق ترك الاحتجاج به". يُنظر: ابن حبان، المجروحين، (٢/١٠٣)، ابن حجر، تقريب التهذيب، (٤٧٣٤) (ص ٤٠١).

الثانية: الانقطاع؛ فأبو عبيدة عامر بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه عبد الله بن مسعود (رضي الله تعالى عنه). وإن كان بعض أهل العلم يصحح روايته عنه مع انقطاعها. يُنظر: ابن أبي حاتم، المراسيل، (ص ٢٥٦)، العلامي، جامع التحصيل، (ص ٢٠٤)، ابن رجب، فتح الباري، (٥/٦٠)، ابن رجب، شرح علل الترمذي، (١/٥٤٤)، أبو زرعة العراقي، تحفة التحصيل، (ص ١٦٥).

الثالثة: النكارة في قوله: ((إنَّ النُّطفة تكونُ في الرَّحِمِ أربعين يوماً على حالها لا تَغَيَّرُ))؛ لمخالفته المشهور من حديث عبد الله بن مسعود (رضي الله تعالى عنه) في الصحيحين وغيرهما مما ليس فيه هذا اللفظ، ولعلها زيادة من الراوي رواها بالمعنى المفهوم من قوله: ((إنَّ أحدكم يُمَجُّع خَلْقُهُ في بطن أمه أربعين يوماً، ثُمَّ يكونُ في ذلك علقَةً مثل ذلك)).

وقد ضعَّف الرواية الحافظ ابن حجر (رحمه الله تعالى)؛ إذ قال: "...ففي سنده ضعف وانقطاع". ابن حجر، فتح الباري، (٤٨١/١١).



وفي رواية من طريق الهيثم بن الجهم عن عاصم بن بحدلة عن أبي وائل عن عبدالله بن مسعود بلفظ: ((إِنَّ النَّطْفَةَ إِذَا اسْتَقَرَّتْ فِي الرَّحِمِ نَالَتْ كُلَّ شَعْرٍ وَبَشْرٍ، ثُمَّ تَكُونُ نُطْفَةً أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ تَكُونُ عَاقَةً أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ تَكُونُ مُضْغَةً أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ تَكُونُ عِظَامًا أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ يَكْسُو اللَّهُ الْعُظْمَ حَمًا، فَيَقُولُ الْمَلَكُ: أَيُّ رَبِّ شَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ؟ أَيُّ رَبِّ ذَكَرٌ أَمْ أُنْثَى؟ فَيَقْضِي اللَّهُ، وَيَكْتُبُ الْمَلَكُ، ثُمَّ يَقُولُ: أَيُّ رَبِّ شَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ؟ فَيَقْضِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَيَكْتُبُ الْمَلَكُ، ثُمَّ يَقُولُ: أَيُّ رَبِّ مَا أَجَلُهُ وَرِزْقُهُ؟ فَيَقْضِي اللَّهُ، وَيَكْتُبُ الْمَلَكُ، وَأَنْتُمْ تُعَلِّقُونَ عَلَى أَوْلَادِكُمُ التَّمَائِمَ^(١))).^(٢)

وحدیث الصحابي الجليل عبدالله بن مسعود (رضي الله تعالى عنه) وأرضاه ثابت في الصحيحين، واتفقت الأمة على قبوله^(٣) وألفاظه متقاربة، وقد نصت كلها على أن مدة كلِّ طور من الأطوار أربعون، وأن التخليق يقع بعد الأربعين الثالثة.

(١) وهي خزرات كانت العرب تعلقها على أولادهم يتقون بها العين في زعمهم، فأبطلها الإسلام. يُنظر: ابن الأثير الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، (١٩٧/١).

(٢) أخرجه أبو بكر الخلال في السنة، ح(٨٩٢)، (٥٣٩/٣)، والطبراني في المعجم الصغير، (١٥٨/١)، من طريق الحسن بن عرفة، حدثنا موسى بن مسعود أبو حذيفة، حدثنا الهيثم بن الجهم المؤذن، عن عاصم. ووقع في مطبوع السنة للخلال (الهيثم بن جهنم) -بالنون-، ولعلها تصحيف. قال الطبراني (رحمه الله تعالى): "لم يروه عن عاصم إلا الهيثم بن الجهم أبو عثمان بن الهيثم، ولا عنه إلا أبو حذيفة تفرد به الحسن بن عرفة".

والحديث من رواية عاصم بن أبي النجود، وهو وإن كان ثقة في القراءة، إلا أنه يهيم في الحديث، يُنظر: الذهبي، ميزان الاعتدال، (٣٥٧/٢)، ابن حجر، تقريب التهذيب، (٣٠٥٤)، (ص ٢٨٥)، ولفظ حديثه مخالف لما هو مشهور من حديث ابن مسعود (رضي الله تعالى عنه).

والحديث بذكر التمام من قول عبدالله بن مسعود (رضي الله تعالى عنه)، وسيأتي تخريجه في الفصل الثاني: وجه التعارض المتوهم على دلالة الأحاديث، ومسالك العلماء في رفعه

(٣) نقل الاتفاق على صحته: أبو نعيم، واللالكائي، والمزي، وابن رجب، (رحمهم الله تعالى) جميعًا. يُنظر: أبو نعيم، حلية الأولياء، (٣٦٥/٧)، اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، (٦٥٣/٤)، المزي، تهذيب الكمال، (١١٥/١٠)، ابن رجب، جامع العلوم والحكم، (ص ١٥٣)، ابن حجر، فتح الباري، (٤٧٩/١١).



أما رواية علي بن زيد بن جدعان عن أبي عبيدة عن أبيه عبدالله التي خرَّجها الإمام أحمد، ورواية عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عن عبدالله التي خرَّجها الخلال والطبراني؛ فليستا ثابتتين؛ كما مر في التخريج والدراسة.

الحديث الثاني:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (رضي الله تعالى عنه): عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ((إِنَّ اللَّهَ وَكَلَّ فِي الرَّحِمِ مَلَكًا، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ! نُطْفَةٌ، يَا رَبِّ! عَلَقَةٌ، يَا رَبِّ! مُضْغَةٌ. فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَهَا قَالَ: يَا رَبِّ! أَذْكَرٌ؟، يَا رَبِّ! أُنْثَى؟، يَا رَبِّ! شَقِيٌّ، أَمْ سَعِيدٌ؟، فَمَا الرِّزْقُ؟، فَمَا الْأَجَلُ؟، فَيَكْتُبُ كَذَلِكَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ)) (١).

الحديث الثالث:

عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((إِذَا أَرَادَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَخْلُقَ النَّسَمَةَ قَالَ مَلَكٌ الْأَرْحَامَ مُعْرِضًا: يَا رَبِّ، أَذْكَرٌ أَمْ أُنْثَى؟، فَيَقْضِي اللَّهُ أَمْرَهُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ، شَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ؟، فَيَقْضِي اللَّهُ أَمْرَهُ، ثُمَّ يَكْتُبُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ مَا هُوَ لِأَقِ، حَتَّى النَّكْبَةِ يُنَكِّبُهَا)) (٢).

قال أبو نعيم (رحمه الله تعالى): "صحيح ثابت متفق عليه، رواه الجرم الغفير عن الأعمش". أبو نعيم، حلية الأولياء، (٣٦٥/٧). وعده الإمام النووي (رحمه الله تعالى) رابع الأربعين حديثًا التي هي مباني الإسلام وقواعد الأحكام؛ يُنظر: النووي، الأربعون النبوية، (ص ٥٣). قال ابن الملقن: "خبر عظيم الموقع، وهو أحد أركان الإسلام". ابن الملقن، البدر المنير، (٢٣٦/٥).

(١) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، ح(٣١٨)، (٧٠/١)، ح(٣٣٣٣)، (١٣٣/٤) وهذا لفظه، وأخرجه أيضًا ح(٦٥٩٥)، (١٢٢/٨)، ومسلم، صحيح مسلم، ح(٢٦٤٦) (٥)، (٢٠٣٨/٤)، من طرق عن عبيدالله تعالى بن أبي بكر عن جده أنس بن مالك (رضي الله تعالى عنه).

(٢) مدار الحديث على الإمام محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري، (رحمه الله تعالى)، واختلف عليه فيه على ألوان:

فروي عنه، عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، (رضي الله تعالى عنه) ما، مرفوعًا:

رواه صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، به.

أخرجه ابن أبي عاصم في السنة، ح(١٨٦)، (٨٢/١): حدثنا عباس بن الوليد، حدثنا معتمر بن سليمان.

وأخرجه البزار في المسند، ح(٦٠١٤)، (٢٥٦/١٢): حدثنا محمد بن معمر، وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار،

ح(٣٨٧١)، (٤٨٨/٩): حدثنا بكر بن قتيبة، ويزيد بن سنان، ثلاثتهم: عن وهب بن جريور.

كلاهما (معتمر ووهب): حدثنا صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري به.

=



قال البزار (رحمه الله تعالى) عقب إخراجه: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الزهري، عن سالم، عن أبيه إلا صالح بن أبي الأخضر". كذا قال رحمه بتفرد صالح به، وقال الدارقطني (رحمه الله تعالى): "وتابعه الأوزاعي عن الزهري على ذلك". الدارقطني، العلل، (١٣٣/١٣).

وصالح هو ابن أبي الأخضر، اليمامي، مولى هشام بن عبد الملك، نزل البصرة، ضعيف. يُنظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، (٢٨٤٤)، (ص ٢٧١).

ولا يُجتمَل مثل هذا التفرد منه (رحمه الله تعالى). قال ابن عدي (رحمه الله تعالى) في ترجمته من الكامل في ضعفاء الرجال، (١٠٢/٥): "ولصالح بن أبي الأخضر غير ما ذكرت من الحديث، عن الزهري وغيره، وفي بعض أحاديثه ما ينكر عليه، وهو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم".

وروي عن الزهري، عمن سمع ابن عمر، عن ابن عمر، (رضي الله تعالى عنه) ما، موقوفاً:

أخرجه الفريابي في القدر، ح (١٣٧)، (ص ١١٧-١١٨): حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم، حدثنا محمد بن شعيب، حدثنا الأوزاعي، حدثني الزهري، عمن سمع ابن عمر رضي الله تعالى، فذكره. وتقدم ما ذكره الدارقطني (رحمه الله تعالى) من أن الأوزاعي رواه عن الزهري، عن سالم بن عبدالله، عن أبيه، فلعل الذي لم يسمَّ هو سالم. لكن تلك الرواية مرفوعة، وهذه موقوفة.

وروي عن الزهري، عن عبد الرحمن بن هنييدة - أو ابن أبي هنييدة -، عن ابن عمر، (رضي الله تعالى عنه) ما، وسيأتي تحريجها.

وروي عنه عن عبد الرحمن بن أذينة، عن ابن عمر (رضي الله تعالى عنه) ما، وهي خطأ.

أخرج ابن بطة في الإبانة الكبرى، ح (١٤٢٧)، (٣٨/٤) تحقيق الأثيوبي، من طريق عبدالله بن صالح، حدثنا الليث بن سعد، حدثني عُقيل، عن ابن شهاب، أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال، فنكر نحو الحديث - وسيأتي إن شاء الله تعالى -، ساق ابن بطة بعده: "قال ابن شهاب: وحدثني ابن أذينة عن ابن عمر مثل ذلك".

وعزاه المزني (رحمه الله تعالى) إلى مروان بن محمد، عن ليث، عن عُقيل، عن الزهري، عن ابن أذينة، عن ابن عمر. المزني، تهذيب الكمال، (٥١٢/١٦).

والصواب: أنه من حديث الزهري، عن عبد الرحمن بن هنييدة - أو ابن أبي هنييدة - مولى عمر بن الخطاب (رضي الله تعالى عنه). قال المزني (رحمه الله تعالى): "وقال يونس بن يزيد، ومعمر، وعمرو بن دينار، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن هنييدة. وقال بعضهم: ابن أبي هنييدة، عن ابن عمر، وهو المحفوظ". المزني، تهذيب الكمال، (٥١٢/١٦).

الاختلاف على الزهري في روايته عن عبد الرحمن بن هنييدة - أو ابن أبي هنييدة -:

فرواه يونس بن يزيد الأيلي، وعمر بن سعيد بن سريح، (ومعمر بن راشد)، عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن هنييدة - أو ابن أبي هنييدة - مولى عمر بن الخطاب، أخبره عن عبدالله بن عمر (رضي الله تعالى عنه) ما أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم:

=



أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية، ح(٢٦٨)، (ص ١٢٨): حدثنا أحمد بن صالح المصري، وأخرجه الفريابي في القدر، ح(١٤٢)، (ص ١١٠): حدثنا محمد بن إسحاق الصاغاني، ومحمد بن عوف الحمصي، قالوا: حدثنا أصبغ بن الفرّج، وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار، ح(٣٨٧٣)، (٤٨٨/٩)، وأخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ح(١٠٥٠)، (٦٥٧-٦٥٦/٤) من طريق عبد الله بن محمد بن مسلم، كلاهما عن يونس بن عبد الأعلى، وأخرجه ابن حبان، صحيح ابن حبان، ح(٦١٧٨)، (٥٤/١٤): أخبرنا ابن قتيبة، حدثنا حرملة بن يحيى، كلهم (أحمد بن صالح، وأصبغ، ويونس بن عبد الأعلى، وحرملة بن يحيى) عن عبد الله بن وهب.

وهو في القدر لابن وهب، ح(٣٠)، (ص ٥٨-٥٩)، من رواية أبي بكر عبد الله ابن أبي داود سليمان، عن أحمد بن سعيد الهمداني، عن ابن وهب، ومن طريقه أخرجه المزني في تهذيب الكمال، (٤٧٢/١٧).

ووقع في المطبوع من كتاب الإبانة الكبرى لابن بطة، ح(١٤١٠)، (٣٠-٢٩/٤) (تحقيق الأنبيوي): حدثنا النيسابوري -هو أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد-، قال: حدثنا يونس، قال: حدثنا ابن وهب، ح، وحدثنا أبو عبد الله المتوثي -هو محمد بن يعقوب-، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا أحمد بن سعيد الهمداني، قال: حدثنا ابن وهب، قال: أخبرني يونس، عن ابن شهاب، أن عبد الرحمن بن هنيدي، حدّثه، أن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ووقع في مطبوع التمهيد لابن عبد البر، (١١١/١٨): حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا سحنون وأبو الظاهر وحرملة بن يحيى، قالوا: حدثنا ابن وهب، قال: حدثني يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، أن عبد الرحمن بن هنيدي حدّثه، أن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فجعل الحديث من هذا الوجه من مسند عبد الله بن عمرو لا من مسند عبد الله بن عمر، ولعله خطأ في الطباعة؛ فعبد الرحمن بن هنيدي مولى عمر بن الخطاب، يروي عن مولاة عبد الله بن عمر، ولم يذكر له المزني رواية عن عبد الله بن عمرو. يُنظر: :: المزني، تهذيب الكمال، (٤٧١/١٧-٤٧٢).

وأخرجه الفريابي في القدر، ح(١٤١)، (ص ١١٠)، ومن طريقه الآجري في الشريعة، ح(٢٦٣)، (٧٨٣-٧٨٢/٢)، حدثنا إسحاق بن سيار، وأخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ح(١٠٥١)، (٦٥٧-٦٥٦/٤)، من طريق محمد بن يحيى الذهلي، كلاهما: حدثنا أبو صالح عبد الله بن صالح، حدثني الليث.

وأخرجه أبو يعلى في المسند، ح(٥٧٧٥)، (١٠٥٤-١٥٥): حدثنا زهير -هو ابن حرب-، وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار، ح(٣٨٧٢)، (٤٨٨/٩): حدّثنا بَكار -هو ابن قتيبة-، كلاهما عن وهب بن جرير بن حازم، حدثنا أبي. =

= كلهم (عبد الله بن وهب، والليث، وجرير بن حازم)، عن يونس بن يزيد. وفي بعضها تصريح سماع ابن عمر للحديث من النبي صلى الله عليه وسلم.

=



وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة، ح(١٨٢)، (٨١/١)، من طريق الفضيل بن سليمان البصري، عن عمر بن سعيد - هو ابن سريح، مولى عبدالرحمن بن عوف -.

كلاهما (يونس بن يزيد وعمر بن سعيد) عن ابن شهاب الزهري، أن عبدالرحمن بن هنيذة، -وقال عمر بن سعيد: ابن أبي هنيذة-، أخبره عن عبدالله بن عمر (رضي الله تعالى عنه) ما، سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال الدارقطني (رحمه الله تعالى) بعد أن ذكر رواية معمر وعمر: "وكذلك قيل عن عبدالرحمن بن عبدالعزيز الأمامي، وعن محمد بن عبدالله بن مسلم، ابن أبي الزهري". الدارقطني، العلل، (١٣٣/١٣).

وعمر بن سعيد بن سريح، قال ابن عدي عنه: "أحاديثه عن الزهري ليست مستقيمة". ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (١٢٤/٦)، ويُنظر: :: العقيلي، الضعفاء الكبير، (١٦٣/٣)، والذهبي، ميزان الاعتدال للذهبي، (٢٠٠/٣).

وعبدالرحمن بن عبدالعزيز الأمامي، أبو محمد المدني، خرَّج له مسلم حديثًا واحدًا - يُنظر: :: المزني، تهذيب الكمال (٢٥٥/١٧)-، وثقه يعقوب بن شيبه - يُنظر: :: المزني، تهذيب الكمال، (٢٥٤/١٧)-، وقال أبو حاتم: "شيخ مدني مضطرب الحديث" - يُنظر: :: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٢٦٠/٥). قال ابن عدي: "... وليس هو بذاك المعروف - كما قال ابن معين". ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (٤٦٩/٥).

ومحمد بن عبدالله بن مسلم، ابن أخي الزهري، حديثه عند الجماعة - يُنظر: :: المزني، تهذيب الكمال، (٥٥٤/٢٥)-، قال الذهبي (رحمه الله تعالى): "وهو صدوق، صالح الحديث... وقد انفرد عن عمه بثلاثة أحاديث...". الذهبي، ميزان الاعتدال، (٥٩٢/٣).

ورواه عُقَيْل بن خالد، عن الزهري، عن عبدالرحمن بن هنيذة، عن ابن عمر، قوله:

أخرجه الفريابي في القدر، ح(١٣٩)، (ص ١٠٨-١٠٩): حدثني محمد بن عزيز الأيلي، حدثنا سلامة - هو ابن روح بن خالد الأيلي، ابن أخ عُقَيْل -، عن عقيل.

ورواه عمرو بن دينار، عن الزهري، واختلف عليه فيه، رفعًا ووقفًا:

فأخرجه ابن أبي عاصم في السنة، ح(١٨٤)، (٨٢/١): ثنا ابن أبي عمر، ثنا سفيان، عن عمرو بن دينار - وقرن روايته عنه بروايته عن معمر -، عن الزهري، عن ابن هنيذة، عن ابن عمر، مرفوعًا.

ورواه محمد بن مسلم، عن عمرو بن دينار، به موقوفًا:

أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى، ح(١٤٢٨)، (٢٩/٤) (تحقيق الأثيوبي): حدثنا المثنوي، قال: حدثنا أبو داود السجستاني، قال: حدثنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا عبدالوهاب بن عبد الحميد، عن محمد بن مسلم، عن عمرو بن دينار، مختصرًا بلفظ: ((مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْ كُلِّ إِنْسَانٍ مَا هُوَ لَاقٍ حَتَّى النَّكْبَةِ يُنَكَّبُهَا)).

ورواه معمر عن الزهري، واختلف عليه فيه رفعًا ووقفًا:

=

١٥٠



فرواه عبيد الله بن معاذ، وسفيان بن عيينة، وهشام بن يوسف، عن معمر، عن الزهري، عن ابن أبي هنيذة - كذا سماه -، عن ابن عمر مرفوعًا:

أخرجه ابن أبي عاصم في السنة، ح(١٨٣)، (٨١/١): ثنا ابن كاسب، ثنا عبيدالله بن معاذ. وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة، ح(١٨٤)، (٨٣/١): ثنا ابن أبي عمر، ثنا سفيان، عن معمر - وقرن روايته عنه بروايته عن عمرو بن دينار -.

كلاهما عن معمر بن راشد، عن الزهري، به.

وقع في مطبوع الإبانة الكبرى لابن بطة، ح(١٤١١)، (٣٠/٤) (تحقيق الأثيوبي): حدثنا المتوثي، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا محمد بن يحيى بن فارس، قال حدثنا علي بن بحر، قال حدثنا هشام بن يوسف، قال: حدثنا معمر، عن الزهري، عن ابن هنيذة، عن ابن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله. أي يمثل الحديث السالف عنده عن ابن وهب عن يونس. وما في المطبوع - والله تعالى أعلم - خطأ، صوابه: (عبدالله بن عمر)، ومعمر يروي الحديث عن الزهري به، كما ذكره الدارقطني (رحمه الله تعالى) في العلل (١٣٣/١٣)، إلا أنه قال بأن معمرًا ذكر: (ابن أبي هنيذة) كما قاله عمر بن سعيد.

وخالفهم عبدالرزاق، فرواه عن معمر، عن الزهري، عن ابن هنيذة - كذا سماه -، عن ابن عمر موقفًا:

أخرجه الفريابي في القدر، ح(١٣٨)، (ص ١٠٨): حدثنا عباس العنبري، حدثنا عبدالرزاق، به.

وهو عند عبدالرزاق في المصنف، ح(٢٠٦٦)، (١١٢/١١)، عن معمر به. ولكن وقع تصحيف في ذكر اسم (ابن هنيذة)، إلى (ابن هبيرة).

ووقع عند ابن عدي في الكامل، (٤٧٣/٥) في ترجمة عبدالرحمن بن يحيى المدني: حدثنا علي بن حرب، حدثنا عبدالرحمن بن يحيى، حدثنا مالك عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((إذا أراد الله تعالى أن يخلق من النطفة خلقًا..)) فذكره. ثم قال عقب إخراجه: "وهذا منكر عن مالك بهذا لإسناد، ولا أعلم رواه غير عبد الرحمن، ولا أعلم روى هذه الأحاديث عن عبد الرحمن بن يحيى غير علي بن حرب".

وعبدالرحمن بن يحيى المدني، ضعيف، قال ابن عدي (رحمه الله تعالى): "حدَّث عن الثقات بالمتناكير". ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (٤٧٢/٥).

ورجح الدارقطني (رحمه الله تعالى) رواية الزهري، عن عبدالرحمن بن هنيذة - أو ابن أبي هنيذة -، عن عبدالله بن عمر، (رضي الله تعالى عنه) ما المرفوعة. قال (رحمه الله تعالى): "وحدث يونس أصح". الدارقطني، العلل، (١٣٣/١٣). وهي الرواية التي حكم عليها الحافظ ابن حجر (رحمه الله تعالى) بالقوة؛ إذ قال: "وعبدالله بن عمر.... والفريابي بسند قوي". ابن حجر، فتح الباري، (١١/٤٧٨-٤٧٩).

حديث أنس (رضي الله تعالى عنه) حديث ثابت مخرج في الصحيحين، وحديث عبدالله بن عمر (رضي الله تعالى عنه) ما قَوَى إسناده الحافظ ابن حجر (رحمه الله تعالى) - كما مرَّ في التخرّيج -، ولم يقع اختلاف في لفظ الحديثين. بيّن حديث أنس (رضي الله تعالى عنه) طوري النطفة والعلقة، ومن ثمَّ التّخليق، وبيّن حديث ابن عمر (رضي الله تعالى عنه) ما يتعلق بالتّخليق، وكلا الحديثين لم يذكرَا مدة كل طور.

الحديث الرابع:

عَنْ عَامِرِ بْنِ وَائِلَةَ (رضي الله تعالى عنه): أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ (رضي الله تعالى عنه) يَقُولُ: (الشَّقِيّ مَنْ شَقِيَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَالسَّعِيدُ مَنْ أُعْطِيَ بِغَيْرِهِ).

فَأَتَى رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُقَالُ لَهُ حُدَيْفَةُ بْنُ أَسِيدِ الْغِفَارِيِّ - فَحَدَّثَهُ بِذَلِكَ مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ: وَكَيْفَ يَشْقَى رَجُلٌ بِغَيْرِ عَمَلٍ؟، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: أَتَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: ((إِذَا مَرَّ بِالنُّطْفَةِ ثِنْتَانِ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهَا مَلَكًا فَصَوَّرَهَا، وَخَلَقَ سَمْعَهَا وَبَصَرَهَا وَجِلْدَهَا وَحَمِيمَهَا وَعِظَامَهَا. ثُمَّ قَالَ: يَا رَبِّ! أَذْكَرٌ أَمْ أُنْثَى؟، فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا شَاءَ وَيَكْتُبُ الْمَلَكُ. ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ! أَجَلُهُ؟، فَيَقُولُ رَبُّكَ مَا شَاءَ وَيَكْتُبُ الْمَلَكُ. ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ! رِزْقُهُ؟، فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا شَاءَ وَيَكْتُبُ الْمَلَكُ. ثُمَّ يَخْرُجُ الْمَلَكُ بِالصَّحِيفَةِ فِي يَدِهِ فَلَا يَزِيدُ عَلَى مَا أُمِرَ وَلَا يَنْقُصُ)).

وفي رواية لمسلم: ((يَدْخُلُ الْمَلَكُ عَلَى النُّطْفَةِ بَعْدَمَا تَسْتَقِرُّ فِي الرَّحِمِ بِأَرْبَعِينَ أَوْ خَمْسَةَ وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ! أَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ؟، فَيَكْتُبَانِ، فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ!، أَذْكَرٌ أَمْ أُنْثَى؟، فَيَكْتُبَانِ، وَيَكْتُبُ عَمَلُهُ وَأَثَرُهُ وَأَجَلُهُ وَرِزْقُهُ، ثُمَّ تَطْوَى الصُّحُفُ، فَلَا يُزَادُ فِيهَا وَلَا يَنْقُصُ)).^{(١)(٢)}

(١) الحديث مخرّج ومدرس دراسة حديثية في بحث لي بعنوان: (تخرّيج الإمام مسلم (رحمه الله تعالى) لحديث حذيفة بن أسيد (رضي الله تعالى عنه) في تخلّق الجنين، دراسة حديثية)، وهو بحث محكّم ومنشور في مجلة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد (٤٤)، (يوليو-أغسطس، ٢٠٢٤م)، (ص ١٦٠-١٦٥). وقد نقلت التخرّيج كاملاً هنا لمناسبتة، وللوقوف على وجه الاضطراب في الروايات ومصادر تخرّيجها.

(٢) هذا لفظ مسلم، والحديث يرويه عمرو بن دينار، وأبو الزبير المكي، وعكرمة بن خالد، وأبو كلثوم بن جبير، وعبيد بن أبي طلحة، (ويوسف بن ماهك المكي، ويعقوب صاحب أبي الطفيل، ويحيى بن عقيب) في رواية عزرة بن ثابت عنهم - كما سيأتي.



واتفقت رواياتهم عن أبي الطفيل: بأن الله تعالى يبعث ملكًا ليصوّر الجنين، واختلّفوا في تحديد مدة مكوث الجنين قبل بعث الملك، كما أن بعض الروايات تذكر قصة حديث سماع أبي الطفيل (رضي الله تعالى عنه) حديث عبد الله بن مسعود (رضي الله تعالى عنه).

وتفصيل ذلك ما يأتي:

رواية عمرو بن دينار عن أبي الطفيل:

يرويه عن عمرو بن دينار: محمد بن مسلم وسفيان بن عيينة:

أولاً: رواية محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار عن أبي الطفيل (رضي الله تعالى عنه) عن حذيفة بن أسيد (رضي الله تعالى عنه): جزمتم بأن المدة (خمس وأربعون) ليلة.

أخرج ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني، ح(١٠١١)، (٢٥٨/٢)، والفريابي في القدر، ح(١٣٥)، (ص ١٠٦-١٠٧): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَخْرَجَهُ الْفَرِيَابِيُّ فِي الْقَدْرِ، ح(١٣٦)، (ص ١٠٦-١٠٧): حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، كِلَاهِمَا عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورِ السُّلُولِيِّ.

وأخرج أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة، ح(٤٢٣) (٢٨/٢)، ومن طريقه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ح(١٠٤٦)، (٤/٦٥٤): حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَمْرِو الضَّحِّي.

كِلَاهِمَا (إِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورِ السُّلُولِيِّ وَدَاوُدَ بْنَ عَمْرِو الضَّحِّي) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمِ الطَّائِفِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ بِهِ، لَمْ تَخْتَلَفِ الرَّوَايَةُ عَنْهُ بِالْجُزْمِ بِ(خَمْسًا وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً).

ثانيًا: رواية سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الطفيل (رضي الله تعالى عنه) عن حذيفة بن أسيد (رضي الله تعالى عنه)، وفيها الشك: (بأربعين أو خمس وأربعين ليلة):

أخرج الحميدي في مسنده، ح(٨٤٨) (٧٥/٢)، ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير، ح(٣٠٣٩)، (٣/١٧٦)، وأخرج مسلم في الصحيح، ح(٢٦٤٤) (٢) (٢٠٣٧/٤): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَأَخْرَجَهُ الْفَرِيَابِيُّ فِي الْقَدْرِ، ح(١٣٣)، (ص ١٠٥)، ومن طريقه الآجري في الشريعة، ح(٣٦٠) (٢/٧٧٩-٧٨٠): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ،

وأخرج الفريابي في القدر، ح(١٣٤)، (ص ١٠٥): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، قَالَ فِي آخِرِهِ: بِمِثْلِهِ، أَي بِمِثْلِ حَدِيثِ قُتَيْبَةَ عَنْ سَفِيَانَ، وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي السَّنَةِ، ح(١٨٠)، (١/٧٩)، وفي الأحاد والمثاني، ح(١٠١٠)، (٢/٢٥٧-٢٥٨): ثنا

يعقوب بن حميد، هو ابن كاسب، وأخرج أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة، ح(٤٢٢)، (٢/٢٧-٢٨): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَكِيِّ، وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، وَهَارُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنُ الْمُقْرِيِّ، وَعَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ الْبَغَوِيُّ: "وَاللَّفْظُ لَابْنِ عَبْدِ اللَّهِ"، وَأَخْرَجَ

اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ح(١٠٤٥)، (٤/٦٥٤): من طريق يونس بن عبد الأعلى، ثم حوّل

=



الإسناد إلى حديث محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن أبي الطفيل، وفيه الجزم (بخمسة وأربعين)، وأخرج البيهقي في الاعتقاد، (ص ١٧٢) من طريق عبدالرحمن بن بشر العبدي.

جميعهم: (الحميدي، ومحمد بن عبدالله بن نعيم، وزهير بن حرب، وقتيبة بن سعيد، ومحمد بن الصباح، ويعقوب بن حميد (ابن كاسب)، ومحمد بن عباد المكي، وسويد بن سعيد، وهارون بن عبدالله، وابن المقرئ، وعلي بن مسلم، ويونس بن عبد الأعلى، وعبدالرحمن بن بشر العبدي) عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن أبي الطفيل، به، وفيه الشك: (بأربعين أو خمس وأربعين ليلة)، سوى ما بيّنته في رواية يونس بن عبد الأعلى عن سفيان من تحويل الإسناد عند اللالكائي.

رواية أبي الزبير عن أبي الطفيل (رضي الله تعالى عنه) عن حذيفة بن أسيد (رضي الله تعالى عنه):

يرويه عن أبي الزبير: عمرو بن الحارث، وابن جريج، ولم تختلف الرواية عنه في ذكر (اثنين وأربعين)، إلا ما كان في مطبوع (القدر) للفرابي، ولعلها تصحيف كما سيأتي، كما جاء فيها: أن الخلق والتصوير يتم بعد اثنين وأربعين.

أخرج مسلم، صحيح مسلم، ح(٢٦٤٥) (٣)، (٢٠٣٧/٤): حدثني أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ح(٣٠٤٤)، (١٧٨/٣): من طريق أحمد بن صالح المصري، وأخرج ابن حبان في الصحيح، ح(٦١٧٧)، (٥٣-٥٢/١٤): من طريق أحمد بن عيسى المصري، ثلاثتهم (أحمد بن عمرو، وأحمد بن صالح، وأحمد بن عيسى) عن عبدالله بن وهب، عن عمرو بن الحارث.

وأخرج الفرابي في القدر، ح(١٤٠)، (ص ١٠٩)، ومن طريقه الآجري في الشريعة، ح(٣٦١)، (٧٨٠-٧٧٩/٢): حدثنا صفوان بن صالح، حدثنا الوليد بن مسلم، وأخرج الآجري في الشريعة، ح(٣٦٢)، (٧٨١-٧٨٠/٢)، وأخرج اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ح(١٠٤٧)، (٦٥٤/٤)، من طريق أبي الأشعث أحمد بن المقدم قال: حدثنا محمد بن أبي عدي، كلاهما (الوليد بن مسلم، ومحمد بن أبي عدي) عن ابن جريج، وكلاهما (عمرو بن الحارث، وابن جريج) عن أبي الزبير عن أبي الطفيل، به.

لم تختلف الرواية كما تقدّم عن أبي الزبير بذكر (اثنين وأربعين صباحًا)، إلا ما كان في مطبوع القدر للفرابي؛ ففيه: (اثنين وسبعين صباحًا)، ولعلها تصحفت؛ إذ خرجها الآجري من طريقه بلفظ (اثنين وأربعين صباحًا). وفي الرواية: ذكر قصة سماع أبي الطفيل (رضي الله تعالى عنه) من ابن مسعود (رضي الله تعالى عنه) ومراجعتة لحذيفة بن أسيد (رضي الله تعالى عنه)، إلا في رواية الطبراني لم تذكر قصة أبي الطفيل مع ابن مسعود.

ووقع في رواية صفوان بن صالح عن الوليد بن مسلم تصريح الوليد بن مسلم بالسماع من ابن جريج، ووقع في رواية أحمد بن المقدم عن ابن أبي عدي تصريح ابن جريج بالسماع من أبي الطفيل.

رواية عكرمة بن خالد عن أبي الطفيل (رضي الله تعالى عنه) عن حذيفة بن أسيد (رضي الله تعالى عنه):

لم تختلف الرواية عن عكرمة بن خالد عن أبي الطفيل، فيه: (أربعين ليلة).



أخرجه مسلم، صحيح مسلم، ح(٢٦٤٥) (٤)، (٢٠٣٨/٤): حدثني محمد بن أحمد بن أبي خلف، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ح(٣٠٣٦)، (١٧٤/٣): من طريق عبدالله بن أبي يعقوب الكرماني، كلاهما عن يحيى بن أبي بكير، حدثنا زهير بن معاوية أبو خيثمة، حدثني عبدالله بن عطاء، أن عكرمة بن خالد، حدثه: أن أبا الطفيل حدثه قال: دخلت على أبي سريحة حذيفة بن أسيد الغفاري.

وكما قدّمتم لم تختلف الرواية عن عكرمة بن خالد عن أبي الطفيل، فيه (أربعين ليلة)، وبعدها الخلق والتصوير، ولم يذكر مسلم قصة حديث ابن مسعود، وذكرها الطبراني.

رواية أبي كلثوم بن جبير عن أبي الطفيل (رضي الله تعالى عنه) عن حذيفة بن أسيد (رضي الله تعالى عنه): فيها: بضع وأربعون ليلة.

أخرجها الطبراني في المعجم الكبير، ح(٣٠٤٠)، (١٧٦/٣): من طريق أبي كلثوم بن جبير، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، وفيه: ((إن ملكاً موكل بالرحم بضعاً وأربعين ليلة إذا أراد الله تعالى أن يخلق ما شاء بإذن الله تعالى...)).

رواية عبيد بن أبي طلحة عن أبي الطفيل (رضي الله تعالى عنه) عن حذيفة بن أسيد: لم تختلف الرواية عن عبيد بن أبي طلحة، وليس فيه ذكر عدد الأيام.

أخرج الطبراني في المعجم الكبير، ح(٣٠٤٣)، (١٧٧/٣)، وابن أبي زمنين في أصول السنة، ح(١٢٢)، (ص ٢٠١): من طريق عبدالله بن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عبيد بن أبي طلحة المكي، أن أبا طلحة المكي، أن أبا الطفيل البكري. ورواه عزرة بن ثابت، واختلف عليه فيه:

فرواه أبو عوانة عن عزرة حدثني يوسف المكي عن أبي الطفيل:

أخرجه ابن أبي عاصم في السنة، ح(١٧٩)، (٨٠-٧٩/١)، وأخرجه الفريابي في القدر، ح(١٣٢)، (ص ١٠٤)، كلاهما عن أبي مسعود الجحدري، ثنا معتمر بن سليمان، ثنا أبو عوانة، عن عزرة بن ثابت الأنصاري، حدثني يوسف المكي، عن أبي الطفيل، وفيه: (أربعين ليلة)، وبعدها التخليق.

لكن وقع عند ابن أبي عاصم: (إن النطفة إذا وقعت في الرحم أربعين ليلة -وقال أصحابي: خمساً وأربعين ليلة-)، وذكر نفع الروح.

ورواه عثمان بن عمر وعون بن عمارة عن عزرة عن يعقوب -صاحب أبي الطفيل- عن أبي الطفيل:

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ح(٣٠٤١)، (١٧٧-١٧٦/٣): حدثنا إدريس بن جعفر العطار، ثنا عثمان بن عمر، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ح(٣٠٤١) (١٧٧/٣): وحدثنا زكريا الساجي، ثنا أبو الربيع الزهراني، ثنا عون بن عمارة، كلاهما: حدثنا عزرة بن ثابت، عن يعقوب، عن عمرو بن واثلة [عامر بن واثلة]، وفيه: (إن النطفة إذا استقرت في الرحم فمضى لها أربعون يوماً -وقال بعض أصحابي: ثمانية وأربعين يوماً- جاء ملك الرحم فصور عظمه ولحمه ودمه وشعره وسمعته



وخالف حديثُ أبي الطفيل عامر بن واثلة عن حذيفة بن أسيد (رضي الله تعالى عنهما) حديثُ ابن مسعود (رضي الله تعالى عنه) بذكر التخليق بعد الأربعين الأولى، كما اختلف تحديد المدة في حديث أبي الطفيل عامر بن واثلة عن حذيفة بن أسيد (رضي الله تعالى عنه) ما:
فجزم محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار عن أبي الطفيل، بـ(خمسًا وأربعين ليلة).
وشك سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الطفيل، (بأربعين أو خمس وأربعين ليلة).
وجزم أبو الزبير عن أبي الطفيل بذكر (اثنين وأربعين صباحًا).

وبصره). ووقع عنده (عمرو بن واثلة)، ولعلها تصحفت في المطبوع من (عامر بن واثلة). ورواه إبراهيم بن أعين عن عزرة بن ثابت حدثني يحيى بن عقيل المكي عن أبي الطفيل:
أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ح(٣٠٤٢)، (١٧٧/٣): حدثنا إسحاق بن أبي حسان الأماطي، وعبدان بن أحمد، قالوا: ثنا هشام بن عمار، ثنا إبراهيم بن أعين، ثنا عزرة بن ثابت الأنصاري، حدثني يحيى بن عقيل المكي، قال: سمعت أبا الطفيل عامر بن واثلة يقول: أتيت حذيفة بن أسيد، فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((إن النطفة إذا وقعت في الرحم. ثم ذكر نحوه))، يعني حديث (٣٠٤١).
والحديث -وإن خرَّجه مسلم (رحمه الله تعالى) في الصحيح- إلا أنه قد اضطرب لفظه في إثبات المدد على أوجه لا يمكن الترجيح بينها، والاضطراب موجب لضعف الحديث.
وقد أشار إلى اضطراب الحديث: ابن الصلاح، وأبو العباس تقي الدين، وابن حجر، (رحمهم الله تعالى).
قال ابن الصلاح (رحمه الله تعالى): "حديث حذيفة بن أسيد هذا لم يخرَّجه البخاري في كتابه؛ ولعله لم يجده يلتزم مع حديث ابن مسعود، ووجد حديث ابن مسعود أقوى وأصح...". ابن الصلاح، فتاوى ابن الصلاح، (١/١٦٤).
وقال شيخ الإسلام (رحمه الله تعالى): "أو يقال: إن ألفاظ هذا الحديث لم تُضبط حقَّ الضبط؛ ولهذا اختلفت روايته في ألفاظه؛ ولهذا أعرض البخاري عن روايته، وقد يكون أصل الحديث صحيحًا، ويقع في بعض ألفاظه اضطراب، فلا يصلح حينئذ أن يُعارض بها ما ثبت في الحديث الصحيح المتفق عليه الذي لم تختلف ألفاظه، بل قد صدَّقَ غيره من الحديث الصحيح...". ابن قاسم، مجموع الفتاوى، (٤/٢٤١-٢٤٢).

ومثله قال الحافظ ابن حجر (رحمه الله تعالى) في توجيه الاختلاف في حديث أبي الطفيل عن حذيفة (رضي الله تعالى عنه) ما: "ويُحتمل أن يجمع الاختلاف في العدد الزائد على أنه بحسب اختلاف الأجنة، وهو جيد لو كانت مخارج الحديث مختلفة، لكنها متحدة وراجعة إلى أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد؛ فدلَّ على أنه لم يضبط القدر الزائد على الأربعين". ابن حجر، فتح الباري (١١/٤٨١).



وجزم عكرمة بن خالد عن أبي الطفيل بذكر (أربعين ليلة)، موافقاً لحديث عبدالله بن مسعود، و وافقه كلٌّ من: يوسف المكي، ويعقوب صاحب أبي الطفيل، لكن وقع عند ابن أبي عاصم من هذا الوجه عن يوسف: (إِنَّ النَّطْفَةَ إِذَا وَقَعَتْ فِي الرَّحِمِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً - وَقَالَ أَصْحَابِي: خَمْسًا وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً)، وذكر نفخ الروح. وفي رواية أبي كلثوم بن جبير عن أبي الطفيل: (بضع وأربعون ليلة). ورواية عبيد بن أبي طلحة عن أبي الطفيل، ليس فيه ذكر المدة. ورواية عذرة بن ثابت عن يعقوب عن عمرو بن واثلة [عامر بن واثلة]، وفيه: (إِنَّ النَّطْفَةَ إِذَا اسْتَقَرَّتْ فِي الرَّحِمِ فَمَضَى لَهَا أَرْبَعُونَ يَوْمًا - وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِي ثَمَانِيَّةً وَأَرْبَعِينَ يَوْمًا). والحديث - وإن كان مخزجاً في صحيح مسلم - إلا أن فيه اضطراباً حتى في الروايات التي خرّجها مسلم - كما مرّ في التخرّيج -، وأشار إلى اضطرابه: ابنُ الصلاح وأبي العباس تقي الدين، والحافظ ابن حجر (رحمهم الله تعالى) - كما تقدم في التخرّيج -.

الحديث الخامس:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ (رضي الله تعالى عنه) مَا أَنَّهُ قَالَ: (إِذَا مَكَثَتِ النَّطْفَةُ فِي رَحِمِ الْمَرْأَةِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، جَاءَهَا مَلَكٌ فَاخْتَلَجَهَا^(١))، ثُمَّ عَرَجَ بِهَا إِلَى الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ وَتَبَارَكَ، فَقَالَ: اخْلُقْ يَا أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ؟، فَيَقْضِي اللَّهُ فِيهَا بِمَا شَاءَ مِنْ أَمْرِهِ، ثُمَّ يُدْفَعُ إِلَى الْمَلِكِ، فَيَسْأَلُ الْمَلِكُ عِنْدَ ذَلِكَ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ! أَسْقَطُ أَمْ يُتَمُّ؟، فَيَتَبَيَّنُ لَهُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ! أَوْاحِدٌ أَمْ تَوْأَمٌ؟، فَيَتَبَيَّنُ لَهُ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ! أَذَكَرٌ أَمْ أُنْثَى؟، فَيَتَبَيَّنُ لَهُ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ! أُنَاقِصُ الْأَجَلَ أَمْ تَامُ الْأَجَلَ؟، فَيَتَبَيَّنُ لَهُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ! اقْطَعْ رِزْقَهُ مَعَ خَلْقِهِ، فَيَقْضِيهِمَا جَمِيعًا، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ - [في بقية الروايات موقوف: فوالذي نفسي بيده، وهذه تدل على الرفع] -، لَا يَنَالُ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا مَا قُسِمَ لَهُ يَوْمئِذٍ؛ فَإِذَا أَكَلَ رِزْقَهُ قُبِضَ^(٢).

(١) اختلج من خلج، وأصل الخلج: الجذب والنزع. يُنظر : ابن الأثير الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، (٥٩/٢).

(٢) أخرجه ابن وهب في (القدر)، ح(٤٥)، (ص ٧٣-٧٤)، وهذا لفظه، ومن طريقه ابنُ بطّة العُكبري في الإبانة الكبرى (تحقيق عثمان الأثيوبي)، ح(١٤١٨)، (٣٤/٤).



وأخرجه الفريابي في القدر، ح(١٤٦)، (ص ١١٢-١١٣): حدثنا أبو الحسن علي بن داود، ومن طريق الفريابي أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ح(١٢٣٦ م)، (٧٤٧/٤)، وأخرجه اللالكائي أيضاً في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ح(١٢٣٦)، (٧٤٧/٤) من طريق عبيد بن شريك، كلاهما (أبو الحسن علي بن داود، وعبيد بن شريك) عن سعيد بن أبي مرثم.

كلاهما (عبدالله بن وهب وسعيد بن أبي مرثم) عن ابن هبة، عن كعب بن علقمة، عن عيسى بن هلال، عن عبدالله بن عمرو بن العاص، (رضي الله تعالى عنه)، به.

ووقع عند الفريابي واللائكائي وابن بطّة زيادة (أشقي أم سعيد)، وجملة: (والذي نفسي بيده) من قول عبدالله بن عمرو (رضي الله تعالى عنه) ما.

والحديث موقوف. ذكره اللالكائي مَبَوَّبًا عليه بذكر قول عبدالله بن عمرو في القدر، ولم يأت قوله: (والذي نفسي محمد بيده) إلا في مطبوع القدر لابن وهب.

والحديث -وإن كان موقوفًا- فممثلُه لا يُقال مِن قِبَلِ الرَّأْيِ. ولا يَعَكِّرُ عَلَى هَذَا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو (رضي الله تعالى عنه) ما يروي عن أهل الكتاب؛ فقد جاء ما يشهد لثبوت من المرفوع كحديث ابن مسعود وحذيفة بن أسيد وغيرهما (رضي الله تعالى عنه) م.

والحديث فيه عبدالله طيبة بن عقبة، الحضرمي، المصري، تكلموا فيه، وهو حسن الحديث؛ قال ابن عدي (رحمه الله تعالى): "وهذا الذي ذكرت لابن هبة من حديثه وبيئتُ جزءًا من أجزاء كثيرة مما يرويه ابن هبة عن مشايخه، وحديثه حسن؛ كأنه يُستبان عَمَّن روى عنه، وهو ممن يُكتب حديثه."

والراوي عنه هنا عبدالله بن وهب أحد العبادة؛ قال عبدالله بن الإمام أحمد: "حدثني أبي قال: حدثنا خالد بن خدّاش قال: قال لي ابن وهب -ورآني لا أكتب حديث ابن هبة-: إني لست كغيري في ابن هبة، فأكتبها...". عبدالله بن أحمد بن حنبل، العليل ومعرفة الرجال (١٣١/٢، ٢٦٨).

والحديث مصري مسلسل بالمصريين، ولم أقف بحسب وسعي في بحثي في الكامل لابن عدي -وهو يورد في ترجمة الراوي ما انتقد عليه - تضعيف رواية ابن روايات ابن هبة عن كعب بن علقمة، وروايته عنه عند أبي داود -كما في ترجمة ابن هبة في: المزي، تهذيب الكمال (٤٨٧/١٥)-، وأشار الحافظ ابن حجر (رحمه الله تعالى) إلى تحسين الحديث؛ إذ ذكره في جملة ما ورد من شواهد حديث ابن مسعود (رضي الله تعالى عنه) في القدر فقال: "وعبدالله بن عمرو في الكبير بسند حسن". ابن حجر، فتح الباري (٤٧٩/١١)، وساق لفظه في (٤٨٣/١١).



الحديث السادس:

عَنْ أَبِي ذَرٍّ (رضي الله تعالى عنه) قَالَ: (إِنَّ الْمَسِيَّ يَمُكُثُ فِي الرَّحِمِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، فَيَأْتِيهِ مَلَكُ النَّفُوسِ، فَيَعْرُجُ بِهِ إِلَى الْجَبَّارِ فِي رَاخَتِهِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، عَبْدُكَ أَذْكَرُ أَمْ أَثْمِي؟، فَيَقْضِي اللَّهُ تَعَالَى مَا هُوَ قَاضٍ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ أَشَقِي أَمْ سَعِيدٌ، فَيَكْتُبُ مَا هُوَ لَاقٍ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، فَتَلَا أَبُو ذَرٍّ مِنْ فَاتِحَةِ سُورَةِ التَّغَابُنِ خَمْسَ آيَاتٍ^(١).)
حديث عبدالله بن عمرو (رضي الله تعالى عنه) ما موقوف عليه - كما مر في التخریج-، وهو حديث حسن، وحديث أبي ذرٍّ (رضي الله تعالى عنه) أيضاً موقوف عليه، وهو حديث حسن على ما ذكره ابن عراق - كما مرَّ في التخریج-، وكلا الحديثين قد دلَّ على طور النطفة بأربعين موافقين لحديث عبدالله بن مسعود (رضي الله تعالى عنه)، وأن التخليق يبدأ بعد الأربعين الأولى موافقين لحديث حذيفة بن أسيد، ومخالفين لحديث ابن مسعود (رضي الله تعالى عنه).

الحديث السابع:

(١) مداره على عبدالله بن طيبة، واختلف عليه فيه:
فرواه عمرو بن خالد الحزاني: حدثنا ابن طيبة عن بكر بن سوادة عن أبي تميم الجيشاني المصري - هو عبدالله بن مالك بن أبي الأسحم - عن أبي ذرٍّ (رضي الله تعالى عنه) مرفوعاً:
أخرجه الدرامي في الرد على الجهمية، ح(٩٤)، (ص ٥٢): حدثنا عمرو بن خالد، به، مرفوعاً.
وخالفه قتيبة بن سعيد والحسن بن موسى الأشيب، فروياه عن عبدالله بن طيبة عن بكر بن سوادة الجذامي عن أبي تميم الجيشاني عن أبي ذرٍّ (رضي الله تعالى عنه) موقوفاً:
أخرجه الفريابي في القدر، ح(١٢٣)، (ص ٩٩-١٠٠): ١٢٣: حدثنا قتيبة بن سعيد، وأخرجه الطبري في التفسير، (٦/٢٢)، من طريق الحسن بن موسى الأشيب، كلاهما عن عبدالله بن طيبة به، موقوفاً على أبي ذرٍّ (رضي الله تعالى عنه).
والحديث رواه ابن طيبة (رحمه الله تعالى)، وقد تقدّم بأنه مختلف فيه، ورواية العبادلة عنه أمثل؛ إلا أن عبدالله ابن وهب قد اختلفت الرواية عنه فيه رفعاً ووقفاً.
وعزاه ابن رجب (رحمه الله تعالى) في جامع العلوم والحكم، (ص ١٦٦) إلى ابن أبي حاتم في التفسير، وهو في المطبوع من تفسير ابن أبي حاتم، غير إسناد (٣٣٥٧/١٠).
والحديث وإن كان موقوفاً؛ فمثله لا يُقال من قبيل الرأي، فيشبهه أن يكون له حكم الرفع.
وقد حكم ابن عراقي الكِنَاني على الحديث بأنه حسن. يُنظر: ابن عراقي، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشيعية الموضوعة، (١/١٩٦).



عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (رضي الله تعالى عنه) مَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((إِذَا اسْتَقَرَّتِ النَّطْفَةُ فِي الرَّحِمِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا - أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً - بَعَثَ إِلَيْهَا مَلَكًا، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ مَا رَزَقَهُ؟، فَيَقَالُ لَهُ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ مَا أَجَلُهُ؟، فَيَقَالُ لَهُ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ ذَكَرْ أَوْ أَنْثَى؟، فَيَعْلَمُ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ سَقِيَّ أَمْ سَعِيدًا؟))^(١).

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند، واللفظ له، ح(١٥٢٦٩)، (٤١٣/٢٣-٤١٤): حدثنا أحمد بن عبد الملك، حدثنا الخطاب بن القاسم. وأخرجه الفريابي القدر، ح(١٤٣) (ص ١١١-١١٢): حدثنا أبو جعفر الثَّقَلِي، وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار، ح(٢٦٦٥) (٩٤/٧) من طريق صالح بن وكيع، وأخرجه الطحاوي أيضًا في مشكل الآثار، ح(٢٦٦٦)، (٩٤/٧) من طريق محمد بن عيسى بن الطباع، (ولم يذكر الأربعين).

جميعهم (الخطاب وأبو جعفر وصالح بن وكيع ومحمد بن عيسى) عن عتاب بن بشير.

وأخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى، ح(١٤٠٥)، (٢٦/٤) تحقيق عثمان الأنبيوي: من طريق أبي غسان النهدي مالك بن إسماعيل، قال: حدثنا مسعود، هو ابن سعد الجعفي.

كلاهما (عتاب بن بشير، ومسعود) عن خصيف بن عبد الرحمن، عن أبي الزبير، عن جابر به، لم تختلف الرواية في الحديث في ذكر الأربعين)، وأن بعث الملك بالتخليق يكون بعدها، إلا ما كان من طريق محمد بن عيسى الطباع؛ إذ لم يرد فيها تحديد مدة. ومدار الحديث على خصيف بن عبد الرحمن الجزري، أبي عون الحراني، مولى الأمويين، وقد اختلف نقاد الحديث في شأنه، ولكن لا يُحتمل تفرد؛ قال ابن حبان (رحمه الله تعالى) عن خصيف: "تركه جماعة من أئمتنا، واحتج به جماعة آخرون. وكان خصيف شيخًا صالحًا فقيهاً عابداً إلا أنه كان يخطئ كثيراً فيما يروي، وينفرد عن المشاهير بما لا يتابع عليه، وهو صدوق في روايته، إلا أن الإنصاف في أمره قبول ما وافق الثقات من الروايات وترك ما لم يتابع عليه، وإن كان له مدخل في الثقات وهو ممن أستخبر الله تعالى". ابن حبان، المجروحين (٢٨٧/١).

ولم يرو الحديث من هذا الوجه -فيما وقفت عليه- غيره (رحمه الله تعالى)، بل يُشبه أن يكون سلك الجادة؛ فروى الحديث عن أبي الزبير عن جابر؛ وإنما هو: أبو الزبير عن أبي الطفيل عن حذيفة؛ قال الدارقطني (رحمه الله تعالى) -وقد سئل عن حديث: أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم: ((إذا استقرت النطفة في الرحم أربعين يوماً، أو أربعين ليلة جاء الملك، فقال: ما أكتب؟ قال: أكتب ذكراً، أو أنثى))-، فقال: "اختلف فيه على أبي الزبير؛ فرواه خصيف عن أبي الزبير، عن جابر، وخالفه جماعة من الحفاظ، منهم: ابن جريج، وعمرو بن الحارث، ورواه، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن حذيفة بن أسيد الغفاري، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو الصواب". الدارقطني، العلل (٣٢٣٧) (٣٥٣/١٣).

تبيّن لنا من تخريج الحديث أن حُصيف بن عبدالرحمن الجزري (رحمه الله تعالى) أخطأ فيه؛ إذ أسنده من حديث أبي الزبير عن جابر، وإنما هو حديث أبي الزبير عن أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد - كما ذكر الدارقطني (رحمه الله تعالى) -؛ قال الحديث إلى حديث حذيفة بن أسيد، وقد تقدم وجه مخالفته لحديث ابن مسعود (رضي الله تعالى عنه)، وأن فيه اضطراباً في تحديد المدة.
الحديث الثامن:

عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ (رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا أَرَادَ خَلْقَ عَبْدٍ فَجَامَعَ الرَّجُلَ الْمَرْأَةَ، فَكَانَ مَأْوُهُ فِي كُلِّ عِرْقٍ وَعُضْوٍ مِنْهَا، فَإِذَا كَانَ يَوْمَ السَّابِعِ جَمَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ أَحْضَرَهُ كُلَّ عِرْقٍ لَهُ دُونَ آدَمَ. ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: ٨]^(١).

(١) أخرجه يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ واللفظ له، (٣٤٢/١)، ومن طريقه البيهقي في الأسماء والصفات، ح(٨٢٣)، (٢٦١/٢)، وأخرجه ابن منده في التوحيد، ح(٨٦)، (٢٣٢/١)، ح(٢١٧) (٨٠/٢)، وأبو نعيم في الطب النبوي، ح(٧٩) (٢١٥/١)، والواحدي في التفسير (الوسيط في تفسير القرآن المجيد)، ح(٤٣٦-٤٣٧)، من طريق أبي بكر بن الأسود، هو عبدالله بن محمد بن حميد بن الأسود.
وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ح(٦٤٤)، (٢٩٠/١٩)، وفي المعجم الأوسط، ح(١٦١٣)، (١٧٠/٢-١٧١)، وفي المعجم الصغير، (٤١/١)، من طريق شباب العُصْفَرِي، هو خليفة بن خياط.
كلاهما عن أنيس بن سؤار الجرمي، حدثنا أبي، عن مالك بن الحويرث صاحب النبي صلى الله عليه وسلم، ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((إن الله عز وجل إذا أراد خلق عبد فجامع الرجل المرأة، فكان مأوه في كل عرق وعضو منها، فإذا كان يوم السابع جمعه الله تعالى، ثم أحضره كل عرق له دون آدم في أي صورة ما شاء ركبك)).
ووقع عند الواحدي في التفسير، (٤٣٦/٤) من طريق أبي كامل كثير بن يحيى حدثنا وهب بن سؤار حدثني والدي: أن أبا قلابة حدثه: أن رجلاً من الأنصار، فذكره، وليس فيه يوم سابعه.
والحديث تفرد به مرفوعاً أنيس بن سؤار، وخالفه أخوه وهب؛ فرواه مقطوعاً عن أبي قلابة الجرمي؛ قال الطبراني (رحمه الله تعالى) بعد إخرجه في المعجم الأوسط: "لا يُروى هذا الحديث عن مالك إلا بهذا الإسناد، تفرد به أنيس".
وقال بعد إخرجه في المعجم الصغير: "لا يُروى عن مالك بن الحويرث إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن سؤار".
وأنيس بن سؤار الجرمي، ترجم له البخاري في التاريخ الكبير، (٤٣/٢)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، (٣٣٥/٢)، وذكره ابن حبان في الثقات، (٨٢/٦).



أشار ابن منده (رحمه الله تعالى) إلى تحسين الحديث - كما مر في التخريج-؛ إذ نعتنه بأنه على رسم الترمذي والنسائي.

والحديث لم يُشر إلى أطوار الخلق، ولا إلى المدد، ولكن يظهر منه الإشارة إلى أن الخلق - في الأربعين الأولى- في اليوم السابع.
الحديث التاسع:

عَنْ رَبَاحِ اللَّخْمِيِّ (رضي الله تعالى عنه): أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ: ((مَا وُلِدَ لَكَ؟))، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ!، مَا عَسَى أَنْ يُولَدَ لِي؟، إِمَّا غُلَامٌ، وَإِمَّا جَارِيَةٌ، قَالَ: ((فَمَنْ يُشْبِهُ؟))، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ!، مَنْ عَسَى أَنْ يُشْبِهَ؟ إِمَّا أَبَاهُ، وَإِمَّا أُمَّهُ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَهَا: ((مَهْ، لَا تَقُولَنَّ هَكَذَا، إِنَّ النَّطْفَةَ إِذَا اسْتَقَرَّتْ فِي الرَّحِمِ أَحْضَرَ اللهُ تَعَالَى كُلَّ نَسَبٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ آدَمَ، أَمَا قَرَأْتَ هَذِهِ الْآيَةَ فِي كِتَابِ اللهِ تَعَالَى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: ٨] قَالَ: سَلَكَ^(١).

قال ابن منده (رحمه الله تعالى) بعد إخرجه في التوحيد، (ص ٢٣٢): "وهذا إسناد متصل مشهور، على رسم أبي عيسى والنسائي وغيرهما". قال الألباني (رحمه الله تعالى): "قلت: يشير إلى أنه حسن على شرط أبي عيسى الترمذي وسائر أصحاب السنن". الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، (٧/٩٨٦).
(١) أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير واللفظ له، (١٠/٣٤٠٨).

وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني، ح(٢٥٤٩) (١٤/٥)، حدثنا محمد بن سنان القرظي، وأخرجه الواحدي في التفسير (الوسيط في تفسير القرآن المجيد)، (٤/٤٣٧) من طريق أبي بكر محمد بن الحسن النحاس، كلاهما: حدثنا محمد بن المثنى. وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ح(٤٦٢٤)، (٥/٧٤)، ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة، ح(٢٧٩٣) (٢/١١٠٨)، من طريق سعيد بن محمد بن بواب الحصري.

ثلاثتهم (ابن أبي حاتم، ومحمد بن المثنى، وسعيد بن محمد): حدثنا مطهر بن الهيثم الطائي، ثنا موسى بن علي بن رباح اللخمي قال: ثنا أبي، عن جدي. به.

ووقع عند الطبري في التفسير، (١٨٠/٢٤): حدثنا محمد بن سنان قال: حدثنا مطهر بن الهيثم، لم يذكر (محمد بن المثنى) بين محمد بن سنان ومطهر بن الهيثم.

ومطهر بن الهيثم الطائي، متروك الحديث -يُنظر: العقيلي، الضعفاء الكبير، (٤/٢٦١)، الذهبي، ميزان الاعتدال، (٤/١٢٩)، الذهبي، المغني في الضعفاء، (ص ٣٩٠) - قال ابن رجب الحنبلي (رحمه الله تعالى) بعد أن أورده في جامع العلوم

الحديث كما مرَّ في التخرُّيج ليس بثابت، وليست فيه دلالة على أطوار الخلق ولا المدد، وإنما دلَّ على استقرار النطفة في الرحم - وهذا موافق لحديث عبدالله بن مسعود (رضي الله تعالى عنه) -.

الحديث العاشر:

عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (رضي الله تعالى عنه) مَا، وَعَنْ مُرَّةَ الْهَمْدَانِيِّ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ (رضي الله تعالى عنه)، وَعَنْ نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قَوْلِهِ: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: 6]، قَالَ: (إِذَا وَقَعَتِ النُّطْفَةُ فِي الْأَرْحَامِ، طَارَتْ فِي الْجَسَدِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ تَكُونُ عُلْقَةً أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ تَكُونُ مُضْغَةً أَرْبَعِينَ يَوْمًا، فَإِذَا بَلَغَ أَنْ يُخْلَقَ بَعَثَ اللَّهُ تَعَالَى مَلَكًا يُصَوِّرُهَا، فَيَأْتِي الْمَلَكُ بِتُرَابٍ بَيْنَ أَصْبُعَيْهِ فَيَخْلِطُهُ فِي الْمُضْغَةِ، ثُمَّ يَعْجِنُهُ بِهَا، ثُمَّ يُصَوِّرُهَا كَمَا يُؤْمَرُ، فَيَقُولُ: أَدَكَرَّ أَوْ أُنْثَى؟، أَشَقِي أَوْ سَعِيدًا؟، وَمَا رِزْقُهُ؟، وَمَا عُمُرُهُ؟، وَمَا أَثَرُهُ؟، وَمَا مَصَائِبُهُ؟، فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى، وَيَكْتُبُ الْمَلَكُ، فَإِذَا مَاتَ ذَلِكَ الْجَسَدُ، دُفِنَ حَيْثُ أَخَذَ ذَلِكَ التُّرَابُ) وفي لفظ: (إِذَا وَقَعَتِ النُّطْفَةُ فِي الرَّحِمِ مَكَثَتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهَا الرُّوحُ، ثُمَّ مَكَثَتْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ بُعِثَ إِلَيْهَا مَلَكٌ فَتَنَفَّهَا^(١) فِي نَقْرَةِ الْقَفَا^(٢)، وَكُتِبَ شَقِيًّا أَوْ سَعِيدًا^(٣)).

والحكم، (١/١٥٥): "وهذا إسناد ضعيف، ومطهر بن الهيثم ضعيف جدًا، وقال البخاري: هو حديث لم يصح، وذكر بإسناده عن موسى بن علي، عن أبيه أن أباه لم يُسلم إلا في عهد أبي بكر الصديق يعني: أنه لا صحة له".

وهذه السلسلة التي يروي بها مطهر: (عن موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن جده)، لا تثبت؛ قال ابن حبان (رحمه الله تعالى): "منكر الحديث، يأتي عن موسى بن علي ما لا يتابع عليه، وعن غيره من الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات..".

(١) النقف: الضرب على الرأس، وقيل: نقفه: صرَّبه أيسر الضرب. يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، (٩/٣٣٩).

(٢) نقره القفا: حفرة في آخر الدماغ. يُنظر: الحموي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، (ص ٦٢١).

(٣) اللفظ الأول للطبري، واللفظ الثاني للالكائي.

أخرجه الطبري في التفسير، (٥/١٨٦-١٨٧) من طريق عمرو بن حماد، قال: حدثنا أسباط، عن السدي، عن أبي مالك، عن أبي صالح باذام، عن ابن عباس، مرفوعًا.

ووقع عنده عن أبي صالح وعن مرة الهمداني، عن ابن مسعود، وعن ناس، من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.



الحديث غير ثابت - كما مرَّ في التخرُّج -، وبين ألفاظه الحديتين تفاوت؛ إلا أن لفظه الأول يوافق حديث عبد الله بن مسعود في مدد أطوار الخلق بأربعين، وأن التَّخْلُقَ في الأربعين الثالثة.

المبحث الثاني: وجه التعارض المتوهم على دلالة الأحاديث، ومسالك العلماء في رفعه. تقدم ما يتعلق بدلالة الأحاديث على بيان مدد أطوار تَخْلُقَ الجنين في بطن أمه، وموعد مجيء المَلَكَ للجنين للتصوير، ولكتابة القدر، ولفخ الروح. وقد وقع تعارض ظاهري بين الأحاديث في ذكر وقت تخلق الجنين في بطن أمه؛ إذ ظاهر حديث ابن مسعود (رضي الله تعالى عنه): أن أطوار التَّخْلِيْقِ تمر بثلاث مراحل: النطفة، ثم العلقة، ثم المضغعة، ثم طور الكتابة ونفخ الروح، ومدة كل طور أربعون، و وافقه حديث أنس وحديث ابن عباس (رضي الله تعالى عنهما)، إلا أن حديث أنس (رضي الله تعالى عنه) لم يذكر تحديد مدة كل طور. ودلَّ ظاهر حديث حذيفة بن أسيد وحديث عبد الله بن عمرو وحديث أبي ذر (رضي الله تعالى عنه) على وقوع التخليق والكتابة بعد الأربعين الأولى في طور النطفة، ويُفهم من ظاهر حديث مالك بن الحويرث (رضي الله تعالى عنه) وقوع التخليق في الأربعين الأولى في اليوم السابع.

فيهم شيء، أو يُذكروا بشيء فيقتلوا. فإن كان ذلك صحيحًا، ولست أعلمه صحيحًا؛ إذ كنتُ بإسناده مرتابًا؛ فإن القول الذي روي عنهما هو القول وإن يكن غير صحيح". جامع البيان في تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، (١/٣٦٨). وأما ما أخرجه اللالكائي (رحمه الله تعالى) من طريق محمد بن حميد، قال: ثنا يعقوب بن عبد الله بن جعفر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس (رضي الله تعالى عنه) ما، مرفوعًا؛ ففيه: يعقوب بن عبد الله الأشعري، أبو الحسن القمي، قال الحافظ (رحمه الله تعالى) في التقريب، (٧٨٢٢)، (ص ٦٠٨): "صدوق، بهم"، وجعفر، هو ابن أبي المغيرة القمي؛ قال الحافظ (رحمه الله تعالى) في التقريب (٩٦٠)، (ص ١٤١): "صدوق بهم"، وهذا دالٌّ على أن لا يقبل منهما التفرّد. قال ابن أبي حاتم عن أبيه أبي حاتم (رحمهما الله تعالى): "حكى عن يعقوب الأشعري أنه قال: هذه الأحاديث التي أحدثكم به عن جعفر، عن سعيد، كلها عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ فإن كان هذا الذي حكى حقًا، فهو صحيح، وإن لم يكن حقًا، فهو عن سعيد قوله..". ابن أبي حاتم، كتاب العلل (علل ابن أبي حاتم)، ح (٧٣/١-٧٤)، ولذا قال الحافظ (رحمه الله تعالى) عن حديث الباب عندنا بعد أن أشار إلى جملة مما ورد في الباب: "وابن عباس في فوائد المخلص من وجه ضعيف". ابن حجر، فتح الباري، (١١/٤٧٩).



ولأهل العلم في الجواب على التعارض الظاهر مسلکان:

المسلک الأول: مسلک الجمع بين الروایات:

تفاوت نظر العلماء (رحمهم الله تعالى) في مسلک الجمع على جوابين؛ باعتبار إعمال حديث عبدالله بن مسعود (رضي الله تعالى عنه) وما وافقه، أو إعمال حديث حذيفة بن أسيد (رضي الله تعالى عنه) ومن وافقه: الجواب الأول: الاعتماد على ما دلَّ عليه حديث عبدالله بن مسعود (رضي الله تعالى عنه) وما في معناه، ويؤوَّل ما دلَّ عليه حديث حذيفة بن أسيد (رضي الله تعالى عنه) وما في معناه.

ثم ذكروا أوجهًا للتأويل:

الأول: يُحمل حديث حذيفة (رضي الله تعالى عنه) وما في معناه على بدء التخليق:

فيكون بداية التخليق في الأربعين الثانية. ويكون تمام التخليق بعد الأربعين الثالثة.

مال إلى هذا التأويل أبو العباس تقي الدين (رحمه الله تعالى)، ورجحه تلميذه أبو عبدالله شمس الدين

الزرعي (رحمه الله تعالى)^(١).

قال أبو العباس تقي الدين (رحمه الله تعالى): "وغاية ما يُقال فيه: إنه يقتضي أنه قد يُخلَق في الأربعين

الثانية قبل دخوله في الأربعين الثالثة، وهذا لا يخالف الحديث الصحيح، ولا نعلم أنه باطل؛ بل ذكر

النساء: أن الجنين يُخلق بعد الأربعين، وأن الذكر يُخلق قبل الأنثى"^(٢).

وقال أبو عبدالله شمس الدين الزرعي (رحمه الله تعالى) بعد أن ذكر احتمالين في الجواب على حديث

حذيفة: "أو يكون المراد به الأربعين الأولى وحقبة التصوير فيها، فيتعين حملُه على تصوير خفي لا يُدرکه

إحساس البشر؛ فإن النطفة إذا جاوزت الأربعين انتقلت علقه، وحينئذ يكون أول مبدأ التخليق، فيكون مع

هذا المبدأ مبدأ التصوير الخفي الذي لا يناله الحس، ثم إذا مَصَّت الأربعون الثالثة صُوِّرَت التَّصَوِيرُ المحسوس

(١) الزرعي، التبيان في أقسام القرآن، (ص ٣٤٨).

(٢) ابن قاسم، مجموع الفتاوى، (٤/٢٤٢).



المشاهد...، وهذا التقدير الثالث أليق بألفاظ الحديث، وأشبهه وأدُلُّ على القُدرة، والله تعالى أعلم بمراد رسوله^(١).

الثاني: ذُكِرَ التخليق في حديث حذيفة بن أسيد (رضي الله تعالى عنه) بعد الأربعين الأولى وما في معناه على اعتبار ما سيؤول إليه الأمر، لا أنه يتمُّ في الأربعين الثانية مع الكتابة:

ذكره ابن الصلاح (رحمه الله تعالى)^(٢). قال أبو عبدالله شمس الدين الزرعي (رحمه الله تعالى): "وسمِّي كتابةً تصويرها وتخليقها وتقديره تخليقًا؛ اعتبارًا بما يؤول فيكون، قوله: ((صَوَّرَهَا، وَخَلَقَ سَمْعَهَا وَبَصَرَهَا)) أي: قدَّر ذلك وكتبه وأعلم به، ثم يفعله بعد الأربعين الثالثة"^(٣).

الثالث: المراد بـ(النُّطفة) في حديث حذيفة: (المضغعة)؛ فيكون التخليق بعد الأربعين الثالثة، "وسمِّي المضغعة فيها نطفة؛ اعتبارًا بأول أحوالها، وما كانت عليه"^(٤).

وإليه ذهب أبو العباس القرطبي (رحمه الله تعالى)، إذ قال: "وحاصله: أنَّ بَعَثَ الْمَلِكَ الْمَذْكُورَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْأَرْبَعِينَ الرَّابِعَةَ الَّتِي هِيَ مَدَّةُ التَّصْوِيرِ - كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ مَا قَدَّمْنَاهُ قَبْلَ هَذَا^(٥)، وسمِّي (المضغعة) (نطفة)^(٦) بمبدئها؛ ألا ترى قوله: ((بَعَثَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهَا مَلَكًا وَصَوَّرَهَا، وَخَلَقَ سَمْعَهَا وَبَصَرَهَا وَجَلَدَهَا وَعِظَامَهَا))؛ فعطف بالفاء المرتبة، وهذا لا يكون حتى تصل النطفة إلى حال نهاية المضغعة... وبهذا تتفق الروايات ويزول الاضطراب"^(٧).

(١) الزرعي، طريق المهجرين، (١/١٦٠).

(٢) ابن الصلاح، فتاوى ابن الصلاح، (١/١٦٤-١٦٥).

(٣) الزرعي، طريق المهجرين، (١/١٦٠).

(٤) الزرعي، طريق المهجرين، (١/١٦٠).

(٥) يُنظَرُ :: أبو العباس القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، (٦/٦٥١).

(٦) يعني في حديث حذيفة (رضي الله تعالى عنه).

(٧) أبو العباس القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، (٦/٦٥٥-٦٥٦).



وردّه أبو عبدالله شمس الدين الزرعي (رحمه الله تعالى) بقوله: "وهذا بعيد جدًا من لفظ الحديث، ولفظه يأباه كل الإباء فتأمله"^(١).

ووجه بُعدِه -والله تعالى أعلم-: أن الحديث قد نصَّ على ذكر الأطوار بأسمائها: (النطفة-العلقة-المضغة)، ورتَّب لكل طور زمنًا؛ فكيف يُطلَق على المضغة نطفة؟!.

الرابع: حَمَلٌ مُطلق ما بعد الأربعين في رواية حذيفة بن أسيد (رضي الله تعالى عنه) وغيره على مقيد ما جاء في حديث ابن مسعود (رضي الله تعالى عنه):

"فحديث ابن مسعود صريح بأن وقوع ذلك بعد الطور الثالث عند تمام كونها مضغة، وحديث حذيفة بن أسيد وغيره من الأحاديث المذكورة إنما فيه وقوع ذلك بعد الأربعين، ولم يوقَّت البعدية بل أطلقها، وقد قيدها ووقَّتها في حديث ابن مسعود، والمطلق في مثل هذا يُحمل على المقيد.."^(٢).

ويظهر هذا بالنظر إلى قوله في حديث حذيفة (رضي الله تعالى عنه): ((إذا مرَّ بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة بعث الله تعالى إليها ملكًا فصورها، وخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها...))، ومعلوم أن النطفة لا تكون لحمًا وعظامًا حتى تكون مضغة، وهذا موافق لحديث ابن مسعود (رضي الله تعالى عنه).^(٣)

قال أبو عبدالله شمس الدين الزرعي (رحمه الله تعالى) عن هذا الوجه: "وهذا وجه حسن جدًا"^(٤).
ولكن يرد على هذا الجواب حديثُ مالك بن الحويرث؛ إذ يظهر منه أن التخليق يقع في الأربعين الأولى لا بعدها - كما في حديث حذيفة -، ولا بعد الأربعين الثالثة - كما في حديث ابن مسعود -.

ويُجاب عن هذا الإيراد: بأن المراد في حديث مالك بن الحويرث ذكر قضاء الله تعالى وإرادته ومشية لإيجاد الحمل، وليس المراد ذات التخليق والتصوير في مرحلة النطفة، وهو مفسر للجمع المذكور في حديث ابن مسعود (رضي الله تعالى عنه) بأنه يقع في اليوم السابع -والله تعالى أعلم-.

(١) الزرعي، التبيان في أقسام القرآن، (ص ٣٤٦).

(٢) الزرعي، طريق المهجرتين (١/١٦١).

(٣) يُنظر: ابن قاسم، مجموع الفتاوى، (رحمه الله تعالى) (٤/٢٤٠).

(٤) الزرعي، طريق المهجرتين، (١/١٦٢).



الجواب الثاني: الاعتماد على ما دلَّ عليه حديث حذيفة بن أسيد (رضي الله تعالى عنه) وما في معناه، ويؤوَّل ما دلَّ عليه حديث عبدالله بن مسعود (رضي الله تعالى عنه) وما في معناه. وذكروا لهذا التأويل أوجهًا:

الأول: جملة (ثم يكون علقه مثل ذلك..) في حديث ابن مسعود (رضي الله تعالى عنه) معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه:

فيكون المراد: (إنَّ أحدكم يُجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا، ثم يبعث الله تعالى ملكًا).

قال به ابن الصلاح (رحمه الله تعالى)^(١).

قال النووي (رحمه الله تعالى): "قوله: ((ثم يبعث إليه الملك فيكتب..)) معطوف على قوله: ((يُجمع في بطن أمه))، ومتعلق به لا بما قبله وهو قوله: ((ثم يكون مضغًا مثله^(٢)))، ويكون قوله: ((ثم يكون علقه مثله، ثم يكون مضغًا مثله))^(٣) معترضًا بين المعطوف والمعطوف عليه، وذلك جائز موجود في القرآن والحديث الصحيح وغيره من كلام العرب"^(٤)؛ فإنَّ ذَكَرَ هذه الثلاث-النطفة والعلقة والمضغة-"على نسق واحد أعجب وأحسن؛ فلذلك أحرَّ المعطوف عليها، وإن كان المعطوف متقدِّمًا على بعضها في الترتيب"^(٥).

ويشهد لهذا قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ ۝ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ ۝﴾ [سورة السجدة: ٧-٨] والمراد بالإنسان: آدم عليه السلام، ومعلوم أن تسويته ونفخ الروح فيه كان قبل جعل نسله من سلاله من ماء مهين؛ لكن لما كان المقصود

(١) ابن الصلاح، فتاوى ابن الصلاح، (١/١٦٦).

(٢) كذا في شرح النووي على صحيح مسلم، (١٦/١٩١)، وما في الحديث: ((مثل ذلك)).

(٣) يُنظر: التعليق السابق.

(٤) النووي، شرح صحيح مسلم، (١٦/١٩١).

(٥) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، (ص ١١٠).

ذَكَرَ قُدْرَةَ اللَّهِ تَعَالَى عَزَّ وَجَلَّ فِي مَبْدَأِ خَلْقِ آدَمَ وَخَلَقَ نَسْلَهُ عَطْفًا أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ، وَأَخَّرَ ذِكْرَ تَسْوِيَةِ آدَمَ وَنَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مَتَوَسِّطًا بَيْنَ خَلْقِ آدَمَ مِنْ طِينٍ وَبَيْنَ خَلْقِ نَسْلِهِ"^(١).

الثاني: لفظه (ثم) في حديث ابن مسعود لترتيب الأخبار لا ترتيب المُخْبِر عنه:

والمقصود ذكر الأخبار بحسب الأهمية، لا بحسب الأسبقية^(٢)، قال ابن رجب (رحمه الله تعالى): "وقد يقال: إن لفظه (ثم) في حديث ابن مسعود إنما أريد به ترتيب الأخبار لا ترتيب المُخْبِر عنه في نفسه. والله تعالى أعلم"^(٣).

المسلك الثاني: مسلك الترجيح:

فَيُرْجَّحُ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ (رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ)؛ لِكَوْنِهِ مَخْرَجًا فِي الصَّحِيحِينَ، وَتَلَقَّنَتْهُ الْأُمَّةَ بِالْقَبُولِ عَلَى مَا يَخَالِفُهُ؛ لِمَا تَقَدَّمَ فِي التَّخْرِيجِ مِنَ الاضطراب في حديث حذيفة بن أسيد (رضي الله تعالى عنه)، وَضَعْفِ مَا جَاءَ فِي مَعْنَاهُ مِنْ أَحَادِيثَ، وَحَدِيثَ مَالِكِ بْنِ الْحَوِيثِ لَا يَرْقَى لِمُعَارَضَةِ مَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِينَ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُجْمَلَ عَلَى بَيَانِ مَعْنَى الْجَمْعِ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ. وَقَدْ أَوْمَأَ ابْنُ الصَّلَاحِ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ^(٤) (رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى) إِلَى أَنَّهُ اخْتِيَارُ الْبُخَارِيِّ (رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى)، وَهُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَابْنِ حَجْرٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْجَمِيعِ.

(١) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، (ص ١١٠).

(٢) قال الشريف الرضي: "وقد تجي (ثم) لجرد الترتيب في الذكر، والتدرج في درج الارتقاء، وذكر ما هو الأول، ثم الأولى؛ من دون اعتبار التراخي والبعث بين تلك الدرج، ولا أن الثاني بعد الأول في الزمان، بل ربما يكون قبله، كما في قوله: **إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ** ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح؛ فابتدأ بسيادته، ثم بسيادة أبيه، ثم بسيادة جده؛ لأن سيادة نفسه أخص، ثم سيادة الأب، ثم سيادة الجد، وإن كانت سيادة الأب مقدّمة في الزمان على سيادة نفسه، (ثم)، ههنا، كالفاء في قوله تعالى: ﴿قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر: ٧٢]. الشريف الرضي، شرح الرضي على ابن الحاجب، (٤/٣٩٠).

(٣) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، (ص ١١٠). ويُنظر: ابن حجر، فتح الباري، (١١/٤٨٥).

(٤) ابن قاسم، مجموع الفتاوى، (٤/٢٤١).



قال ابن الصلاح (رحمه الله تعالى): "حديث حذيفة بن أسيد هذا لم يخرجه البخاري في كتابه، ولعله لم يجده يلتئم مع حديث ابن مسعود، ووجد حديث ابن مسعود أقوى وأصح.." (١).

وقال أبو العباس تقي الدين (رحمه الله تعالى): "..وحيثما يقال: أحد الأمرين لازم؛ إما أن تكون هذه الأمور عقيب الأربعين ثم تكون عقب المائة والعشرين-ولا محذور في الكتابة مرتين-... أو يقال: إن ألفاظ الحديث لم تضبط حق الضبط.. فلا يصلح حينئذ أن يُعارض بها ما ثبت في الحديث الصحيح المتفق عليه... ولا ريب أن ألفاظه لم تضبط- كما تقدم الاختلاف فيها-" (٢).

وقال الحافظ ابن حجر (رحمه الله تعالى) في توجيه الاختلاف في حديث أبي الطفيل عن حذيفة (رضي الله تعالى عنه) ما: ".. لو كانت مخارج الحديث مختلفة، لكنها متحدة وراجعة إلى أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد؛ فدل على أنه لم يضبط القدر الزائد على الأربعين" (٣).

وبدراسة المسلكين؛ فإن مسلك الترجيح وإن كان أقوى من حيث إن الاستدلال فرع عن ثبوت الخبر، والأخبار لا تخلو من مقال مع معارضتها للثابت في الصحيحين وتلقته الأمة بالقبول (٤)، لكن قد يقال: إن الأحاديث خلاف حديث عبدالله بن مسعود وحديث أنس (رضي الله تعالى عنه) ما - وإن كان فيها ضعف - إلا أنه يشبه أن يكون لها أصل، فمع هذا الاعتبار يكون مسلك الجمع مترجحًا، والله تعالى أعلم.

ولعل أقرب أوجه الجمع هو الوجه الأول من الجواب الأول: (حمل ما جاء في التخليق بعد الأربعين الأولى على مبدأ التخليق)، وهو ما مال إليه أبو العباس تقي الدين (رحمه الله تعالى) ورجَّحه تلميذه أبو عبدالله شمس الدين الزرعي (رحمه الله تعالى).

(١) ابن الصلاح، فتاوى ابن الصلاح، (١/١٦٤).

(٢) ابن قاسم، مجموع الفتاوى، (٤/٢٤١-٢٤٢).

(٣) ابن حجر، فتح الباري، (١١/٤٨١).

(٤) يُنظر :: ابن رجب، جامع العلوم والحكم، (ص ١٥٣).

وأما حديث مالك بن الحويرث (رضي الله تعالى عنه) وما في معناه فيُفسَّر معنى الجمع في قوله: ((إن أحدكم يُجمع خلقه في بطن أمه))^(١)، ويؤيِّده ما جاء من تفسير عبد الله مسعود (رضي الله تعالى عنه) للحديث - وهو راويه^(٢) - من طريق عمَّارُ بْنُ رُزَيْقٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (رضي الله تعالى عنه) قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ... قَالَ عَمَّارٌ: فَقُلْتُ لِلْأَعْمَشِ: مَا يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ؟ قَالَ: حَدَّثَنِي خَيْثَمَةُ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ (رضي الله تعالى عنه): (إِنَّ النُّطْفَةَ إِذَا وَقَعَتْ فِي الرَّحِمِ فَأَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَخْلُقَ مِنْهَا بَشَرًا طَارَتْ فِي بَشَرَةِ الْمَرْأَةِ تَحْتَ كُلِّ ظُفْرِ وَشَعْرَةٍ ثُمَّ يَمُكُّتُ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ يُتْرَكُ دَمًا فِي الرَّحِمِ فَذَلِكَ جَمْعُهَا)^(٣).

(١) يُنظر : ابن رجب، جامع العلوم والحكم، (ص ١٥٤).

(٢) قال الطيبي (رحمه الله تعالى) بعد أن ذكر أثر ابن مسعود (رضي الله تعالى عنه) في بيان المقصود من الجمع: "والصحابة أعلم الناس بتفسير ما سمعوه، وأحفظهم بتأويله، وأولاهم بالصدق فيما يتحدثون به، وأكثرهم احتياطاً للتوقي عن خلافه، فليس لمن بعدهم أن يردَّ عليهم". الطيبي، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح (الكاشف عن حقائق السنن)، (٢/٥٣٣).

(٣) أخرجه الخطابي في غريب الحديث، (١/٦٨١-٦٨٢)، وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات، وهذا لفظه، ح(٨٢٢)، (٢/٢٦٠): أخبرنا أبو عبد الله الحافظ - هو الحاكم -، وأبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ - هو محمد بن الحسين النيسابوري -، وأبو سعيد بن أبي عمرو - هو محمد بن موسى بن الفضل -، راوية أبي العباس الأصم، كلهم: (الخطابي، والحاكم، وأبو عبد الرحمن السلمي، وأبو سعيد): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم: ثنا السُّرِيُّ بن يحيى، ثنا قبيصة، ثنا عمار بن رُزَيْقٍ. وأخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى، (تحقيق عثمان آدم الأنسيوي)، ح(١٤٢٦) (٤/٣٨): حدثنا أبو عبد الله القاضي المَحَامِلِيُّ، قال: حدثنا علي بن شعيب، قال: حدثنا ابن نمير.

كلاهما (عمار وابن نمير) عن الأعمش عن خيثمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن مسعود (رضي الله تعالى عنه). لفظ ابن بطة: (عَجِبْتُ لِلنِّسَاءِ اللَّاتِي يُعَلِّقْنَ التَّمَانِيمَ تَخَوُّفَ السَّقَطِ، وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، لَوْ بَطَحَتْ ثُمَّ وَطِئَتْ عَرْضًا وَطُولًا مَا أَسْقَطَتْ حَتَّى يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى عَزَّ وَجَلَّ هُوَ الَّذِي يُقَدِّرُ ذَلِكَ لَهَا؛ إِنَّ النُّطْفَةَ إِذَا وَقَعَتْ فِي الرَّحِمِ الَّتِي يَكُونُ مِنْهَا الْوَلَدُ، طَارَتْ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ وَظُفْرِ، فَتَمُكُّتُ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ تَنْحَدِرُ، فَتَكُونُ مِثْلَ ذَلِكَ دَمًا، ثُمَّ تَكُونُ مِثْلَ ذَلِكَ مُضْغَةً). ولفظ البيهقي: (إِنَّ النُّطْفَةَ إِذَا وَقَعَتْ فِي الرَّحِمِ فَأَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَخْلُقَ مِنْهَا بَشَرًا طَارَتْ فِي بَشَرَةِ الْمَرْأَةِ تَحْتَ كُلِّ ظُفْرِ وَشَعْرَةٍ، ثُمَّ يَمُكُّتُ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ يُتْرَكُ دَمًا فِي الرَّحِمِ، فَذَلِكَ جَمْعُهَا). وإسناد الأثر مقبول.



أبو العباس الأصم، هو محمد بن يعقوب، النيسابوري، ثقة، قال الذهبي: "الإمام المحدث، مسند العصر". الذهبي، سير أعلام النبلاء، (٤٥٢/١٥).

والسري بن يحيى بن السري، التميمي، أبو عبيدة الكوفي، ابن أخي هنّاد، قال عنه ابن أبي حاتم: "وكان صدوقاً". ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٢٨٥/٤).

وقبيصة هو ابن عقبة بن محمد، السُّوَّائِي، أبو عامر الكوفي، وثقه غير واحد، قال عنه الذهبي: "صدوق، جليل". الذهبي، ميزان الاعتدال، (٣٨٣/٣)، وفي حديثه عن الثوري شيء.

وعمار بن رزيق الضبي، أبو الأحوص، خرّج له مسلم، قال ابن معين -في رواية الدارمي- وأبو زرعة: "ثقة"، وقال النسائي وأبو حاتم: "لا بأس به". الدارمي، تاريخ ابن معين، رواية الدارمي، (٥٦٣)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٣٩٢/٦)، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (١٩٠/٢١)، المزني، تهذيب الكمال (١٨٩/٢١).

وأبو عبدالله الحاملي هو الحسين بن إسماعيل بن محمد، ثقة؛ قال عند الخطيب: "كان فاضلاً صادقاً ديناً". الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (٢٠/٨)، وقال الذهبي: "القاضي الإمام العلامة المحدث الثقة مسند الوقت". الذهبي، سير أعلام النبلاء، (٢٥٨/١٥).

وشيوخه: علي بن شعيب بن عدي بن همام، أبو الحسن السمسار، أخرج الخطيب بسند إلى النسائي: "ثقة"، وقال الخطيب: "وكان ثقة". الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (٤٣٤/١١).

وشيوخه: عبدالله بن مُبَرِّك الهمداني، أبو هشام، خرّج له الجماعة، قال الحافظ ابن حجر: "ثقة صاحب حديث من أهل السنة". ابن حجر، تقريب التهذيب، (٣٦٦٨)، (ص ٣٢٧).

والأعمش، سليمان بن مهران، الأسدي مولاهم، متفق على ثقته، قال عنه الذهبي: "الإمام، شيخ الإسلام، شيخ المقرئين والمحدثين". الذهبي، سير أعلام النبلاء، (٢٢٦/٦).

وخيثمة بن عبدالرحمن بن أبي سبرة يزيد بن عبدالملك، الجعفي، من كبار التابعين، ثقة، ولأبيه وجدّه صحبة، حديثه محرّج عند الجماعة. المزني، تهذيب الكمال، (٣٧٠/٨).

وإن كان في الإسناد انقطاع؛ لأن خيثمة بن عبدالرحمن لم يسمع من ابن مسعود (رضي الله تعالى عنه) -العلائي، جامع التحصيل، (ص ١٧٣)، إلا أن خيثمة من كبار التابعين، والواسطة بينه وبين عبدالله بن مسعود: الأسود بن يزيد النخعي - ابن أبي حاتم، المراسيل، (ص ٥٤) -، فيشبه أنه سمعه منه.

والأسود بن يزيد بن قيس النخعي، أبو عمرو الكوفي، تابعي مخضرم، روى عن كبار الصحابة، متفق على ثقته. المزني، تهذيب الكمال، (٢٣٣/٣).

ووقع عند البيهقي أولاً حديث عمار بن رزيق عن الأعمش عن زيد عن ابن مسعود، حديث الصادق المصدوق، ثم سأل عمارَ الأعمش عن معنى (يُجمع خلقه) فأجاب بما سمعه من خيثمة بن عبدالرحمن عن عبدالله بن مسعود.



ومما يَرَجِّحُ هذا الوجه ما أثبتته علم الأجنة الحديث؛ إذ الجنين في الأسبوع الثامن (٢٨ يومًا) يكون بطول ٤-٦ ملم، ويتميز الذراعان والساقان، وفي اليوم الحادي والعشرين يبدأ نبض القلب، وضخ الدم^(١).

خاتمة البحث

بعد أن يسر الله تعالى لي بمنه وكرمه الانتهاء من البحث؛ فقد توصلت فيه إلى النتائج الآتية:
١- بلغت الأحاديث المتعلقة بأطوار تخلق الجنين في بطن أمه -التي تيسر لي جمعها- عشرة أحاديث؛ اتفق الشيخان على تخريج حديثين منها، هما حديث ابن مسعود (رضي الله تعالى عنه)، وحديث أنس بن مالك (رضي الله تعالى عنه)، وانفرد مسلم عن البخاري بتخريج حديث حذيفة بن أسيد (رضي الله تعالى عنه).

٢- حديث عبدالله بن مسعود (رضي الله تعالى عنه) حديث تلقته الأمة بالقبول، وقد دلَّ على أن كل أطوار التخليق تمر بمراحل: النطفة، ثم العلقة، ثم المضغة، ثم الكتابة والتخليق، وأن مدة كل طور أربعون يومًا.

٣- لم يذكر حديث أنس (رضي الله تعالى عنه) المدد في كل طور من أطوار التخليق.

وظن الحافظ ابن حجر (رحمه الله تعالى) -ابن حجر، فتح الباري، (١١/٤٨٠)- أن قوله في لفظ البيهقي: (فهذا جمعها) زيادة على الحديث من الخطابي -يُنظر:: الخطابي، غريب الحديث (١/٦٨٢)- في شرحه، أو من كلام الأعمش، وأثبتها ابن الأثير في النهاية -يُنظر:: ابن الأثير، النهاية غي غريب الحديث، (١/٢٩٧)- مدرجةً من كلام ابن مسعود، وكلامه محتمل أنها مدرجة من الأعمش، ولعل رواية البيهقي تؤيد هذا، والله تعالى أعلم.
(١) يُنظر::

Gad-El-Hak, Abortion: A Medical and Fekh study on the light df Holy Qur,an and Prophetic sonna, p 21

نقلًا عن: الشويكي، محمد علي، نفخ الروح في الجنين، بين إعجاز القرآن والسنة، وبين الدراسات الطبية الحديثة، بحث منشور في مجلة كلية أصول الدين والدعوة في المنوفية، جامعة الأزهر، العدد (٣٩)، ديسمبر، ٢٠٢٠م، (ص ٢٠٢١).



- ٤- اختلف تحديد المدة في حديث عامر بن واثلة (رضي الله تعالى عنه) عن حذيفة بن أسيد (رضي الله تعالى عنه)، وذلك الاختلاف يشير إلى اضطراب الحديث. ودلّ الحديث على أن التخليق يبدأ بعد الأربعين الأولى، ووافقه على هذا الظاهر حديثُ عبدالله بن عمرو (رضي الله تعالى عنهما).
- ٥- حديث جابر بن عبدالله (رضي الله تعالى عنه) ما خطأ في الرواية؛ إذ مآله إلى حديث حذيفة بن أسيد (رضي الله تعالى عنه).
- ٦- حديث مالك بن الحويرث (رضي الله تعالى عنه) لم يشر إلى مدد التخلق، وفيه الإشارة إلى أن التخليق في الأربعين الأولى في اليوم السابع.
- ٧- حديث رباح اللخمي لا يثبت، وليس فيه دلالة على مدد التخلق، وقد دلّ على استقرار النطفة في الرحم، وهو ما يوافق حديث عبدالله بن مسعود (رضي الله تعالى عنه).
- ٨- وقد وقع تعارض ظاهري بين الأحاديث في ذكر وقت تخلق الجنين في بطن أمه؛ إذ ظاهر حديث ابن مسعود (رضي الله تعالى عنه) أن أطوار التخليق تمر بثلاث مراحل: النطفة، ثم العلقة، ثم المضغعة، ثم طور الكتابة ونفخ الروح، ومدة كل طور أربعون، و وافقه حديث أنس وحديث ابن عباس (رضي الله تعالى عنهما)، إلا أن حديث أنس (رضي الله تعالى عنه) لم يذكر تحديد مدة كل طور. ودلّ ظاهر حديث حذيفة بن أسيد وحديث عبدالله بن عمرو وحديث أبي ذر (رضي الله تعالى عنهما) على وقوع التخليق والكتابة بعد الأربعين الأولى في طور النطفة، ويُفهم من ظاهر حديث مالك بن الحويرث (رضي الله تعالى عنه) وقوع التخليق في الأربعين الأولى في اليوم السابع.
- ٩- سلك أهل العلم (رحمهم الله تعالى) مسلكين في الجواب على التعارض الظاهري: المسلك الأول: الجمع بين الروايات، واختلفت آراؤهم (رحمهم الله تعالى) في أوجه الجمع ما بين اعتماد حديث ابن مسعود تأويل ما يعارضه، أو اعتماد حديث حذيفة بن أسيد وتأويل ما يعارضه، والمسلك الآخر: مسلك الترجيح، بترجيح حديث ابن مسعود وما وافقه على ما يخالفه.
- ١٠- ظهر لي من دراسة مسالك أهل العلم (رحمهم الله تعالى) وجهة مسلك الترجيح، بترجيح دلالة حديث ابن مسعود (رضي الله تعالى عنه) على ما يخالفه؛ إذ الجمع فرع عن ثبوت الخبر؛ وما ورد في حديث حذيفة رضي الله تعالى فيه اضطراب.



١١- مع وجاهة مسلك الترجيح؛ إلا حديث حذيفة بن أسيد (رضي الله تعالى عنه) ثابت من حيث الأصل - وإن وقع الاختلاف في ألفاظه-؛ ولذا فقد يترجح مسلك الجمع، وأولى أوجه الجمع: حمل ما جاء في التخليق بعد الأربعين الأولى على مبدأ التخليق، وهو ما مال إليه أبو العباس تقي الدين (رحمه الله تعالى)، ورجَّحه تلميذه أبو عبدالله شمس الدين الزرعي (رحمه الله تعالى).
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلّم وبارك على سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

بعد القرآن الكريم

- ١- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة الكتاب الثاني (القدر)، العكبري، عبدالله عبيدالله. تحقيق: الأثيوبي، عثمان عبدالله آدم، ط١، الرياض، دار الراجعية، ١٤١٥هـ.
- ٢- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة (الكتاب الثالث الرد على الجهمية، المجلد الثاني)، العكبري، عبيد الله بن محمد بن بطة، تحقيق: الوابل، يوسف بن عبدالله، ط٢، الرياض، دار الراجعية للنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ.
- ٣- الأحاد والمثاني، الشيباني، أبو بكر بن أبي عاصم، وهو أحمد بن عمرو بن الضحاح بن مخلد، تحقيق: الجوابرة، باسم فيصل، ط١، الرياض، دار الراجعية، ١٤١١هـ.
- ٤- الأربعون النووية (الأربعون في مباني الإسلام وقواعد الأحكام)، النووي، محيي الدين يحيى بن شرف النووي. عني به: الحلاق، قصي محمد نورس، الشبيخي، أنور بن أبي بكر، ط١، بيروت، دار المنهاج للنشر والتوزيع، ١٤٣٠هـ.
- ٥- الأسماء والصفات، البيهقي، أحمد بن الحسين، تحقيق: الحاشدي، عبدالله بن محمد، ط١، جدة، مكتبة السوادبي، ١٤١٣هـ.
- ٦- أصول السنة، ابن أبي زمنين، محمد بن عبدالله. تحقيق: البخاري، عبدالله بن محمد، ط١، المدينة المنورة، مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٥هـ.
- ٧- الأمالي، الجزء الأول، بشران، عبدالملك بن محمد، تحقيق: العزازي، عادل بن يوسف، ط١، الرياض، دار الوطن للنشر والتوزيع، ١٤١٨هـ.
- ٨- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن، عمر بن علي، تحقيق: عبدالحفي، مصطفى أبو الغيط، وآخرين، ط١، الرياض، دار الهجرة، ١٤٢٥هـ.
- ٩- تاريخ الدارمي عثمان بن سعيد عن أبي زكريا يحيى بن معين في تخريج الرواة وتعديلهم، الدارمي، عثمان بن سعيد، تحقيق: سيف، أحمد محمد نور. د.ط، مصورة عن طبعة جامعة الملك عبدالعزيز، بيروت، دار المأمون للتراث، د.ت.



- ١٠- تاريخ بغداد منذ تأسيسها حتى عام ٤٦٣، الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، د. ط، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت.
- ١١- التبيان في أقسام القرآن، الرزعي، محمد بن بن أيوب، تحقيق: الفقي، محمد حامد، د.ط، بيروت، دار المعرفة، د.ت.
- ١٢- تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين. الرازي، عبدالرحمن ابن أبي حاتم محمد بن إدريس. تحقيق: الطيب، أسعد محمد، ط١، مكة المكرمة، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
- ١٣- تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تحقيق: عوامة، محمد، ط٣، سوريا، دار الرشيد، ١٤١١هـ.
- ١٤- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. ابن عبدالبر النمري، يوسف بن عمر، تحقيق: العلوي، مصطفى أحمد، البكري، محمد عبدالكبير. د.ط، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ.
- ١٥- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة. الكناني، علي بن محمد ابن عراق. تحقيق: عبداللطيف، عبدالوهاب، الغماري، عبدالله محمد الصديق، د.ط، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت.
- ١٦- تذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، يوسف بن الزكي، تحقيق: معروف، بشار عواد، ط٣، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ.
- ١٧- التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد، ابن منده، محمد بن إسحاق بن محمد، تحقيق: الفقيهي، علي بن محمد ناصر، ط١، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٢٣هـ.
- ١٨- الثقات، التميمي، محمد بن حبان، ط١، حيدر آباد الدكن، الهند، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٣هـ.
- ١٩- جامع البيان في تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، الطبري، محمد بن جرير. تحقيق: التركي، عبدالله بن عبدالحسن التركي، ط١، مصر، دار هجر، ١٤٢٢هـ.
- ٢٠- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، العلائي، صلاح الدين خليل بن كيكليدي، تحقيق: السلفي، حمدي عبدالجيد، ط١، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٧هـ.
- ٢١- الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، (صحيح البخاري)، البخاري، محمد بن إسماعيل، أشرف على طباعته: محمد زهير الناصر، د.ط، بيروت، دار طوق النجاة، د.ت.
- ٢٢- جامع العلوم والحكم، ابن رجب الحنبلي، عبدالرحمن بن شهاب الدين. تحقيق: الأرنؤوط، شعيب، باجس، إبراهيم، ط٨، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ.
- ٢٣- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبدالله، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٩هـ.
- ٢٤- الرد على الجهمية. الدارمي، عثمان بن سعيد، تحقيق: البدر، بدر بن عبدالله، ط١، الكويت، الدار السلفية، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- ٢٥- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، الألباني، محمد ناصر الدين بن نوح، د.ط، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤١٥هـ.
- ٢٦- السنّة، الخلال، أحمد بن محمد بن هارون، دراسة وتحقيق: الزهراني، عطية، ط١، الرياض، دار الراجية للنشر والتوزيع، ١٤١٠هـ.



- ٢٧-سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، الرازي، عبيدالله بن عبدالكريم، تحقيق: الأزهرى، محمد بن علي، ط ١، القاهرة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٣٠هـ
- ٢٨- سير أعلام النبلاء، الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٧ هـ.
- ٢٩- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم. اللالكائي، هبة الله بن الحسن، تحقيق: الغامدي، أحمد بن سعد، ط ٤، المملكة العربية السعودية، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤١٦هـ.
- ٣٠- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الاسترابادي، محمد بن الحسن الرضي، عمل: عمر، يوسف حسن. ط ٢، بنغازي، جامعة قاربونس، ١٩٩٦م
- ٣١- شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بالكاشف عن حقائق السنن، الطيبي، الحسين بن عبدالله، تحقيق: هندواوي، عبدالحاميد، ط ١، مكة المكرمة، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٧هـ.
- ٣٢- شرح صحيح مسلم. النووي، يحيى بن شرف. د.ط، بيروت، دار الكتاب، ١٤٠٧هـ.
- ٣٣- شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، عبدالرحمن بن أحمد، تحقيق: سعيد، همام عبدالرحيم، ط ١، الأردن، مكتبة الزرقاء، ١٤٠٧هـ
- ٣٤- شرح مشكل الآثار، الطحاوي، أحمد بن محمد، تحقيق: الأرنؤوط، شعيب، ط ١، بيروت، مؤسسة، ١٤١٥هـ.
- ٣٥- الشريعة، الآجري، محمد بن الحسين، تحقيق: الدميجي، عبدالله بن عمر، ط ٢، الرياض، دار الوطن، ١٤٢٠هـ
- ٣٦- صحيح ابن حبان (ترتيب علاء الدين علي بن بلبان الفارسي)، التميمي، محمد بن حبان، تحقيق: الأرنؤوط، شعيب، ط ٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨ هـ.
- ٣٧- صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم)، النيسابوي، مسلم بن الحجاج، تحقيق: عبدالباقى، محمد فؤاد، ط ١، بيروت، دار إحياء الكتب العربية، دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ.
- ٣٨- الضعفاء الكبير، العقيلي، محمد بن عمرو، تحقيق: قلعجي، عبدالمعطي أمين. ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٤هـ.
- ٣٩- الطب النبوي، الأصهباني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله، تحقيق: التركي، مصطفى خضر، ط ١، بيروت، دار ابن حزم، ٢٠٠٦م.
- ٤٠- طريق المهجرتين وباب السعادتين، الزرعي، محمد بن أبي بكر بن أيوب، تحقيق: الإصلاحى، محمد أجمل، النشيري، زائد بن أحمد. ط ١، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ١٤٢٩هـ.
- ٤١- العلل الواردة في الأحاديث النبوية (العلل للدراقتني)، الدراقتني، علي بن عمر، تحقيق: السلفي، محفوظ الرحمن زين الله، ط ١، الرياض، دار طيبة، ١٤٠٥هـ.
- ٤٢- العلل ومعرفة الرجال، الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل، رواية ابنه عبدالله، تحقيق: عباس، وصي الله بن محمد، ط ٢، الرياض، دار الخاني، ١٤٢٧هـ.
- ٤٣- غريب الحديث، الخطابي، حمد بن محمد، تحقيق: الغرباوي، عبد الكريم إبراهيم. د.ط، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٢هـ.



- ٤٤- فتاوى ومسائل ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والفقه، ومعها أدب المفتي والمستفتي، ابن الصلاح، عثمان بن عمرو، تحقيق: قلعي، عبدالمعطي، ط ١، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٦ هـ.
- ٤٥- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: عبد الباقي، محمد فؤاد، وقام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: الخطيب، محب الدين الخطيب، د. ط، بيروت، دار المعرفة، د. ت.
- ٤٦- فتح الباري في شرح صحيح البخاري. ابن رجب الحنبلي، عبدالرحمن بن أحمد. تحقيق: محمد، طارق بن عوض الله، ط ٣، المملكة العربية السعودية، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٢٥ هـ.
- ٤٧- القدر وما ورد في ذلك من الآثار، القرشي، عبد الله بن وهب، تحقيق: العثيم، عبدالعزيز عبدالرحمن، ط ١، مكة المكرمة، دار السلطان، ١٤٠٦ هـ.
- ٤٨- القدر، الفريابي، جعفر بن محمد بن الحسن. تحقيق: المنصور، عبدالله. ط ١، المملكة العربية السعودية، أضواء السلف، ١٤١٨ هـ
- ٤٩- كتاب العلل (علل ابن أبي حاتم)، الرازي، عبدالرحمن ابن أبي حاتم محمد بن إدريس الخنظلي، تحقيق: فريق من الباحثين، د. ط، الرياض، مطابع الحميضى، ١٤٢٧ هـ.
- ٥٠- كتاب المجروحين من الخدثين والضعفاء والمتروكين، التميمي، محمد بن حبان، تحقيق: زايد، محمود إبراهيم، د. ط، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٢ هـ.
- ٥١- لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم، ط ٣، بيروت، دار صادر، ١٤١٤ هـ
- ٥٢- مجموع فتاوى أحمد بن تيمية، ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم، جمع وترتيب: ابن قاسم، عبدالرحمن بن محمد، د. ط، المدينة المنورة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٥ هـ.
- ٥٣- المراسيل، الرازي، عبدالرحمن بن محمد أبي حاتم الخنظلي. عناية: قوجاني، شكر الله بن نعمة الله. ط ٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨ هـ
- ٥٤- مسند البزار، المنشور باسم: البحر الزخار، البزار، أحمد بن عمرو، تحقيق: زين الله محفوظ، بن سعد، عادل، الشافعي، صبري عبدالحالق. عدة طبعات، المدينة المنورة، دار العلوم والحكم، ١٩٨٨م-٢٠٠٩م.
- ٥٥- مسند أبي يعلى. التميمي الموصل، أحمد بن علي. تحقيق: أسد، حسين سليم، ط ١، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤م.
- ٥٦- المسند، الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: الأرنؤاط، شعيب وآخري، ط ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١ هـ.
- ٥٧- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. الحموي، أحمد بن محمد، د. ط، المكتبة العلمية، بيروت، د. ت.
- ٥٨- المصنف. الصنعاني، عبدالزراق بن همام، تحقيق: الأعظمي، حبيب الرحمن، ط ٢، الهند، المجلس العلمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣ هـ.



- ٥٩- المعجم الأوسط، الطبراني، سليمان بن أحمد، تحقيق: محمد، طارق بن عوض الله، الحسني، عبدالحسن بن إبراهيم الحسني، د.ط، القاهرة، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ.
- ٦٠- المعجم الصغير، الطبراني، سليمان بن أحمد، د.ط، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣ هـ.
- ٦١- المعجم الكبير، الطبراني، سليمان بن أحمد، تحقيق: السلفي، حمدي عبدالمجيد، ط٢، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، د.ت.
- ٦٢- معرفة الصحابة، الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبدالله. تحقيق: العزازي، عادل بن يوسف، ط١، الرياض، دار الوطن، ١٤١٩ هـ.
- ٦٣- المعرفة والتاريخ، الفسوي، يعقوب بن سفيان، تحقيق: العمري، أكرم ضياء، ط١، المدينة المنورة، مكتبة الدار البيضاء، ١٤١٠ هـ.
- ٦٤- المغني في الضعفاء، الذهبي، أحمد بن محمد بن عثمان، تحقيق: عتر، نور الدين، عتر. د.ط، قطر، إدارة إحياء التراث الإسلامي، د.ت.
- ٦٥- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، القرطبي، أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي. تحقيق: مستو، محيي الدين ديب، وآخرين، ط١، بيروت، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، ١٤١٧ هـ.
- ٦٦- ميزان الاعتدال في نقد الرجال. الذهبي، محمد بن أحمد، تحقيق: البجاوي، علي محمد، د.ط، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، د.ت.
- ٦٧- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير الجزري، المبارك بن محمد. تحقيق: الطناحي، محمود محمد، الزاوي، طاهر أحمد. د.ط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت.
- ٦٨- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد، تحقيق: عبدالموجود، عادل أحمد، وآخرين، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥ هـ.

المجلات والدوريات:

- ٦٩- تخريج الإمام مسلم رحمه الله حديث حذيفة بن أسيد (رضي الله تعالى عنه) في تحلُّق الجنين، دراسة حداثية، الربيع، ياسر بن عبدالعزيز، بحث منشور في مجلة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية، صادرة عن جامعة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية، الجمهورية اليمنية، مدينة إب، العدد (٤٤)، (يوليو-أغسطس، ٢٠٢٤م).
- ٧٠- الجنين في الأربعين الأولى من الخلق ونفخ الروح بين حديثي ابن مسعود وحذيفة بن أسيد، حفيظي، حكيمة، بحث منشور في مجلة جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، بقسنطينة العدد (٢٤)، (ص ٦٩-٨٩)، سنة ٢٠٠٧م.
- ٧١- حديث الخلق والتقدير، رواية ودراية. عبدالعزيز، خيرى أحمد، بحث منشور في مجلة كلية الأدب بقنا، جامعة جنوب الوادي، العدد (٥٣) يوليو ٢٠٢١م، (ص ٦١٣-٦٧٩).
- ٧٢- نفخ الروح في الجنين، بين إعجاز القرآن والسنة، وبين الدراسات الطبية الحديثة. الشويكي، محمد علي، بحث منشور في مجلة كلية أصول الدين والدعوة في المنوفية، جامعة الأزهر، العدد (٣٩)، ديسمبر، ٢٠٢٠م، (ص ١٩٩١-٢٠٣٦).